الفصل التاسع

حركة التجديد والاصلاح

عودة السلام والطمأنينة . الضباط الانجليز والاحتفاء بهم . النهضة . تجوال الخديو بالوجه البحرى . اللورد دوفرين ومهمته وتقريره . اللورد نورثبروك ومهمته . الغاء المراقبة الثنائية . المشكلة المالية . تهديد فرنسا بقطع علاقتها بمصر . تشكيل المحاكم الأهلية . النظم النيابية . كليفورد لويد . الشركات المختلفة .

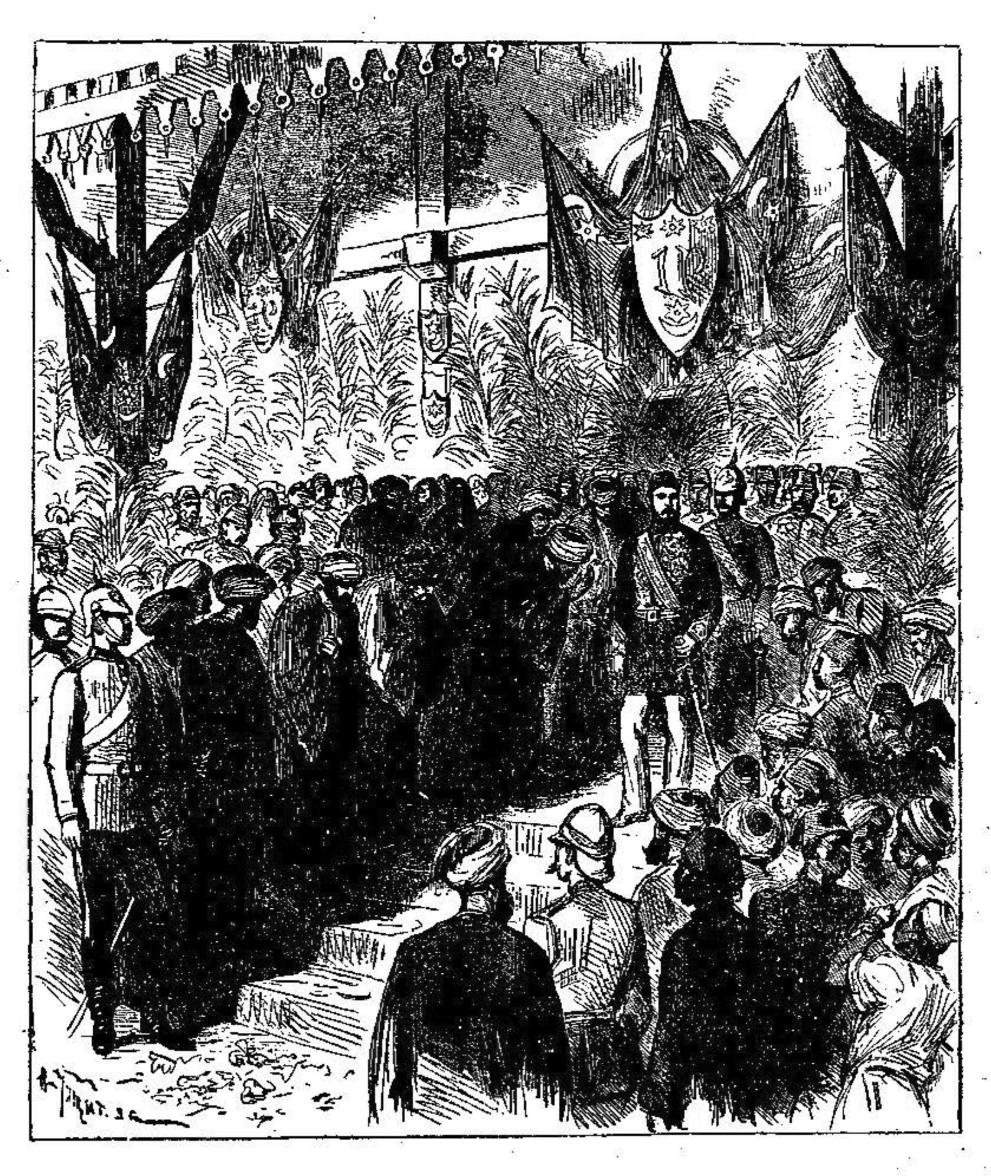
عودة السلام والطمأنينة . بإخماد الثورة العرابية عاد الهدوء للبلاد ورجعت الأمور إلى مجاريها وأمن كل انسان على نفسه وماله . وحينئذ اعتزم الخديو العودة إلى القاهرة .

ففى صبيحة يوم ٢٥ سبتمبر استقل مركبته وبجانبه قنصل جنرال انجلترا ، من سراى رأس التين فى موكب حافل تحف بعربته قوة من خيالة الهنود برماحهم ، وسوارى من الانجليز والحرس الخديوى ، على حين كانت الشوارع مزدحمة بالجماهير من أجانب ومصريين ، والمحطة مكتظة بالمودعين من العلماء والذوات وكبار الموظفين . وبمجرد وصول سموه محطة الاسكندرية أطلقت المدافع إيذاناً بالسفر فتحرك القطار . ولقى فى كل محطة مر بها ترحيباً من الأهلين وشاهد كثيراً من معالم الزينة والفرح . فلما وصل العاصمة أطلقت المدافع من المحطة والقلعة تحية لسموه ، واستقبل فيها القاهرة استقبالا عظيما . وكان فى مقدمة المستقبلين الدوق أوف كونوت نجل ملكة الانجليز ، والجنرال ولسلى ، والأمراء ، والعلماء ، ووجهاء البلاد . وقبل أن يغادر المحطة دعا له الشيخ عبد الهادى الايبارى إمام المعية دعاء مستطاباً . وكذلك هتف رياض باشا ثلاثاً بدعاء آخر فكرره الحاضرون

ثم ركب فى موكب سار به إلى سراى الجزيرة حيث نزل بها ، وقد نزلت العائلة

الخديوية بسراى الاسماعيلية لأن ولسلى كان لا يزال يقيم فى سراى عابدين

وعند مرور موكب الخديو كانت الجنود الانجليزية مصطفة على جانبى الطريق ، والشوارع مكتظة بالأهلين



استقبال الخديو بالقاهرة

وهنا لا يفوتنا أن نذكر الألم الذى كان بادياً على وجه سموه — رغم كل هاته الحفاوة — من رجوعه إلى عاصمة ملكه فى ظل الرماح الانجليزية . وهذا يؤيد ما قلناه حين التكلم على واقعة التل الكبير وتأثره عند تلقيه نبأ اندحار الجيش العرابى

وقد احتفلت الحكومة والأهالى برجوع سموه احتفالا باهراً فأقيمت الزينات ثلاثة ليال على دور الحكومة ومنازل الأهالى وأطلقت الألعاب النارية

لما استقر المقام بالخديو فى عاصمة ملكه أصدر أمره الكريم بمكافأة موظفى المعية الذين لازموه اثناء الحوادث العرابية ، وكنت فى جملة الذين شملتهم هذه المكافأة فزيد مرتبى الشهرى من اثنى عشر جنيهاً إلى عشرين

وفى يوم ٢٦ سبتمبر اقفلت الدواوين بسبب التشريفات ، ففى صبيحة هذا النهار اتّشح سمو الخديو بالملابس الرسمية وتحرك ركابه إلى سراى الجزيرة بموكبه الحافل

وهرع العالم لتقديم واجبات التهنئة فكنت ترى فى ساحات السراى الوفاً من العربات ومئات من الخيل وكان جسر قصر النيل زاهياً بالزينات

وقابل سموه حضرة البرنس محمود بك حمدى شقيقه ودولتلو منصور باشا يكن ثم حضرات النظار وبعـــد ذلك العلماء الأعلام وجميع مشايخ الطرق ، وتقدم الشيخ الأبيارى والقى خطبة بليغة ، فشكر الخديو ثم خاطبهم قائلا :

« أيها العلماء الزموا وظائفكم ولا تتعدوها وتجنبوا السياسة والمفاسد فتنالوا رضاى ومن خالف منكم فلا مفر له من عدلى بل يعاقب أشد العقاب فان لفظة علم لا تنقذكم من القصاص »

ثم استدعى سموه صاحب السعادة سلطان باشا ولما مثل بين يديه خاطبه قائلا :

(انى أشكر اجراءاتك وصدق خدماتك وبرهاناً على رضاى عنك اقلدك الآن بالنيشان المجيدى الأول الرفيع الشان) ووضعه سموه على صدره بيده فتشكر سعادته ودعا لجنابه العالى بالنصر والتأييد وخرج بعد أن لبث بحضرته برهة

ثم تشرف الباشوات حتى غصت القاعة بعددهم فقابلهم سموه بنطق شريف هذا ملخصه :

« من كان منكم غير موظف فيلزم اشغال نفسه ويحافظ على واجباته واياه والمخالفة . أما الموظف فعليه أن يقوم بحقوق وظيفته باخلاص واستقامة » ثم انعطف الى رستم باشا وخاطب الجميع مشيراً اليه قائلا :ـ « لو اقتديتم بسلوك هذا المخلص لأوقفتم شر العصاة فهو الشخص الوحيد فى ذوات مصر الذى رفض التوقيع ضد الحضرة الخديوية ولم يهله تهديد العصاة بل أجابهم بقوله إننى قريب من الطوبخانة وهذا هو فراشى ولست أقبل أبداً نكران نعمة مولاى » فشكر سعادة الباشا تعطف سموه ودعا بحفظه

ثم وفد الجنرال ولسلى وعلى صدره النيشان العثمانى من الدرجة الأولى ومعه البرنس ارثر وكبار الضباط ورؤساء الجيش فمكثوا بحضرته ملياً يتبادلون عبارات المودة ، ثم دخل القناصل وكان ذلك ختام التشريفات ، وقد رفض قبول راغب باشا وعلى باشا صادق واسماعيل باشا حقى ومرعشلى باشا ومصطفى باشا نائلى لما كان قد بلغه من ميلهم للعرابيين

وقد حضر للسراى بعد ظهر هذا اليوم بشارة تقلا فاستقى هذه المعلومات ونشرها فى جريدته (الأهرام)

وفى يوم ٣٠ سبتمبر استعرض سمو الخديو الجيش الانجليزى فى ساحة عابدين . وقد أعد لسموه فيها مكان خاص فرش بالأبسطة الثمينة والأثاث الفاخر ورفعت فوقه الأعلام وأعد مكآن بالساحة لاستقبال كبار المدعوين فيه

وفى الساعة الرابعة دخل سموه الى ساحة الاستعراض بملابسه الرسمية فى عربة مصحوبا بشريف باشا ورياض باشا وعمر لطفى باشا . فاستقبله باقى النظار والعلماء وكبار الموظفين والوجهاء والأعيان بملابسهم الرسمية . ووصل الجنرال ولسلى والدوق أوف كونوت كلاهما على ظهر جواده ، وحولهما ضباط وأركان حرب الجيش الانجليزى واشترك فى هذا العرض جميع وحدات الجيش من سوارى وطوبجية وبيادة . واستمر الاستعراض نحو الساعة والنصف . وبعد أن تم صدحت الموسيقى بسلام الملكة وسلام الخديو ايذانا بنهاية الحفلة

وفى ٤ اكتوبر صدر الأمر العالى بتعيين جاك دومارتينو بك السكرتير الخاص رئيساً لقلم افرنجى المعية خلفاً لجودار باشا الذى استقال من هذا المنصب كما أسلفنا



دومارتينو بك

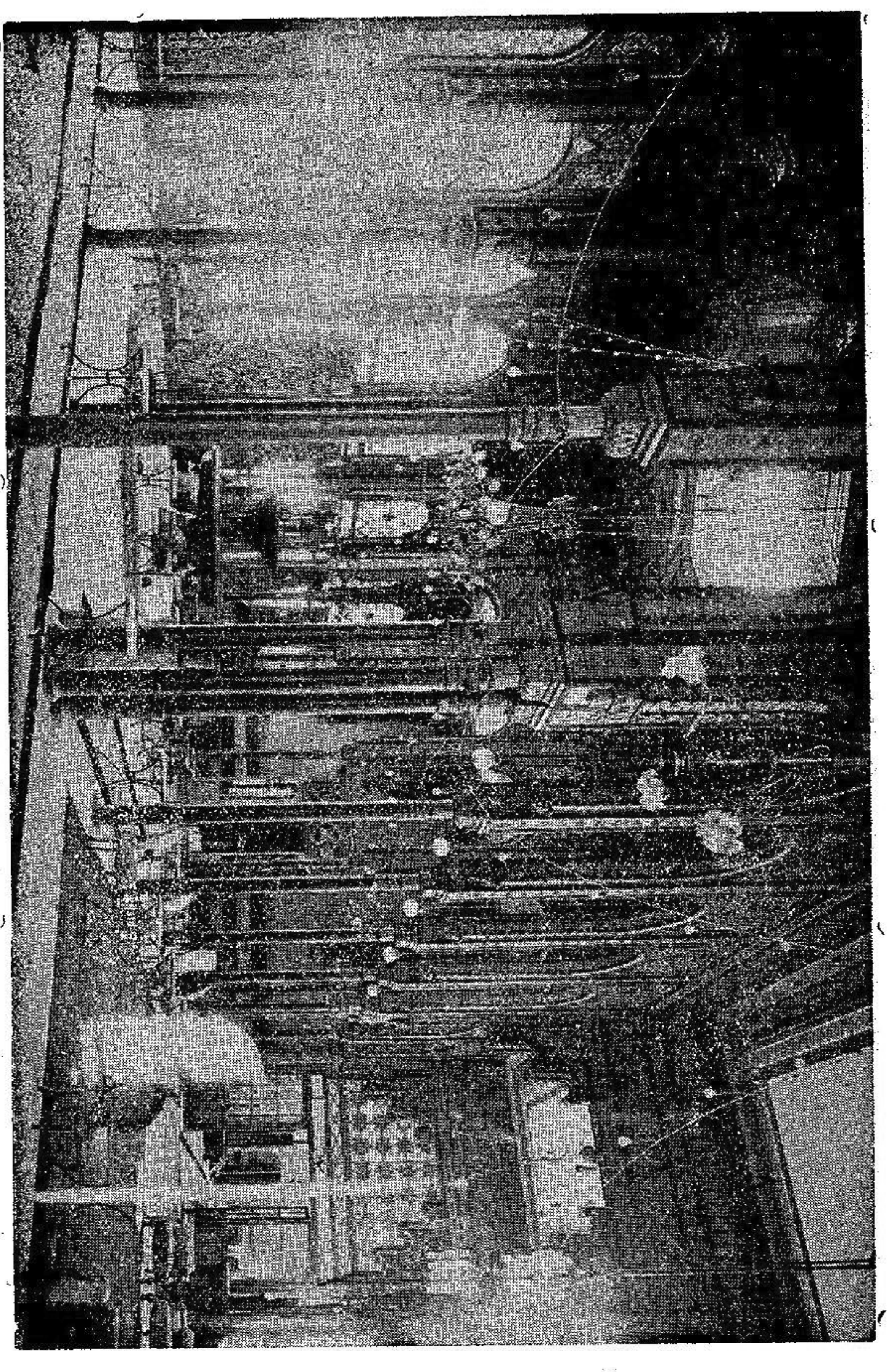
كذا منح الخديو سلطان باشا هبة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه مصرى . وجاء فى الأمر الذى صدر إلى نظارة المالية فى هذا الصدد ما يأتى : — « بالنسبة إلى ما أظهره سعادة سلطان باشا من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع أمورهم وعزائمهم بالمخاطرة بحياته وإلى ما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه وأقربائه وموجوداته ومقدار جسيم من مشروعاته قد استحق المكافأة من الحكومة فبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا أمرنا بأن يعطى بوجه الاستثناء لسعادته مبلغ عشرة آلاف جنيه من خزينة المالية محسوباً من المبلغ الاحتياطى سنة ١٨٨٢ تعويضاً للاضرار التى لحقت به ومكافأة لسعادته على صداقته »

الضباط الانجليز والاحتفاء بهم . أقام الخديو فى ٢ اكتوبر مأدبة كبيرة فى سراى الجزيرة للضباط الانجليز ، وكانت أنيقة بالغة منتهى الاتقان والفخامة لم أشاهد لها نظيراً فى مصر ، فقد ازدان شاطئا النيل أمام القصر بالأنوار التى تبهر الأبصار .

وقد أقيمت فى السلاملك الكبير الذى أنشأه اسماعيل باشا خصيصاً لاستقبال الامبراطورة « أوجينى » على طراز قصر الحمراء فى الأندلس ، وزينه بالنقوش الغربية البديعة المموهة بالذهب على أشكال متنوعة ، وأنشأ فى بهوه الكبير حوضا فخما فى وسطه تماثيل من الرخام تمثل أسودا قائمة على قاعدة عالية والماء يتدفق من أفواهها

فكانت الأنوار الملونة الساطعة المنبعثة من جوانبه وقاعاته تتألق كالشموس المنيرة ، وتنعكس أشعتها على تلك النقوش الذهبية البديعة ، وتسطع فى ضوئها الأوسمة والنياشين المتلألئة على صدور الضباط وأركان الحرب الانجليز فتزيد الحفلة بهجة والمنظر روعة وجلالا . وقد شاهدت ولسلى وسيمور وعليهما الوشاح العثمانى الأول ، والجنرال دروزى‌لو يحمل العثمانى من الدرجة الثانية . وكان أنعم بها عليهم الخديو .

وقد تجلى الكرم العربى والأبهة الشرقية فى هذه الوليمة الفاخرة النادرة بأجمل مظاهرها حيث مدت موائد عديدة مزينة بالأزهار الجميلة فبلغ إعجاب الضباط الانجليز أعظم مبلغ ، وأخذتهم الدهشة لهذا البهاء المتقن . هذا ما كان بداخل القصر أما حديقته على اتساعها ، والتى كانت مضاءة بآلاف المصابيح ، فقد اكتظت بالمغنين والمغنيات والموسيقات الأميرية والطبل والمزمار البلدى وكثير من الملاهى . وكانت الألعاب النارية تطلق من الضفة الشرقية للنيل . وفى الجملة فقد كانت هذه الحفلة من الروعة والأبهة بمكان حتى يعجز الانسان عن إيفائها حقها من الوصف



بهو سلاملك الجزيرة والفسقية (١)

وقد شارك أهالى العاصمة الخديو فى الاحتفاء بالضباط الانجليز حيث انابوا

(١) القصر والسلاملك هما الآن ملك آل لطف الله وقد خصصوا البهو لاقامة الحفلات الخيرية الكبرى فيه مجانا .

عنهم محمد سلطان باشا واحمد السيوفى بك فى مقابلة رياض باشا ناظر الداخلية للسماح لهم فى تقديم هدية من الأسلحة الفاخرة الى الاميرال سيمور والجنرالين ولسلى ودروورى‌لو فسمح لهم بذلك وقدمت الهدية لهم حيث قوبلت بالشكر ؛ وهى عبارة عن ثلاث سيوف مرصعة مقابضها بالحجارة الكريمة لكل منهم سيفه

وفى ١٤ أكتوبر أقام الجنرال ولسلى بسراى عابدين مأدبة للضباط الانجليز والنظار المصريين وكبار الأعيان ، وأقام له وللدوق أوف كنوت ابن ملكة الانجليز رياض باشا مأدبة فى ١٩ أكتوبر

وفى يوم ٢٠ منه تشرف الجنرال ولسلى بمقابلة سمو الخديو مستأذناً فى السفر وشاكرا له ما لقيه من الحفاوة مدة إقامته بمصر ، ورد له سموه هذه الزيارة فى مساء نفس اليوم . وبارح العاصمة فى منتصف الليل إلى الاسكندرية حيث أبحر إلى انجلترا فى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ . وقبل سفره زار بعض الآثار بالقاهرة وبالوجه القبلى خصوصاً الموجودة بالبدرشين وكذلك استعرض الجيوش الانجليزية الموجودة بالقاهرة وأثنى على شجاعتها فى قمع الثورة العرابية ورد السلطة للخديو

وفى يوم ٢٥ أكتوبر أقام الخديو مأدبة عشاء للدوق أوف كنوت تكريماً له لمناسبة اعتزامه مبارحة القطر المصرى فى اليوم التالى



الدوق أوف كنوت

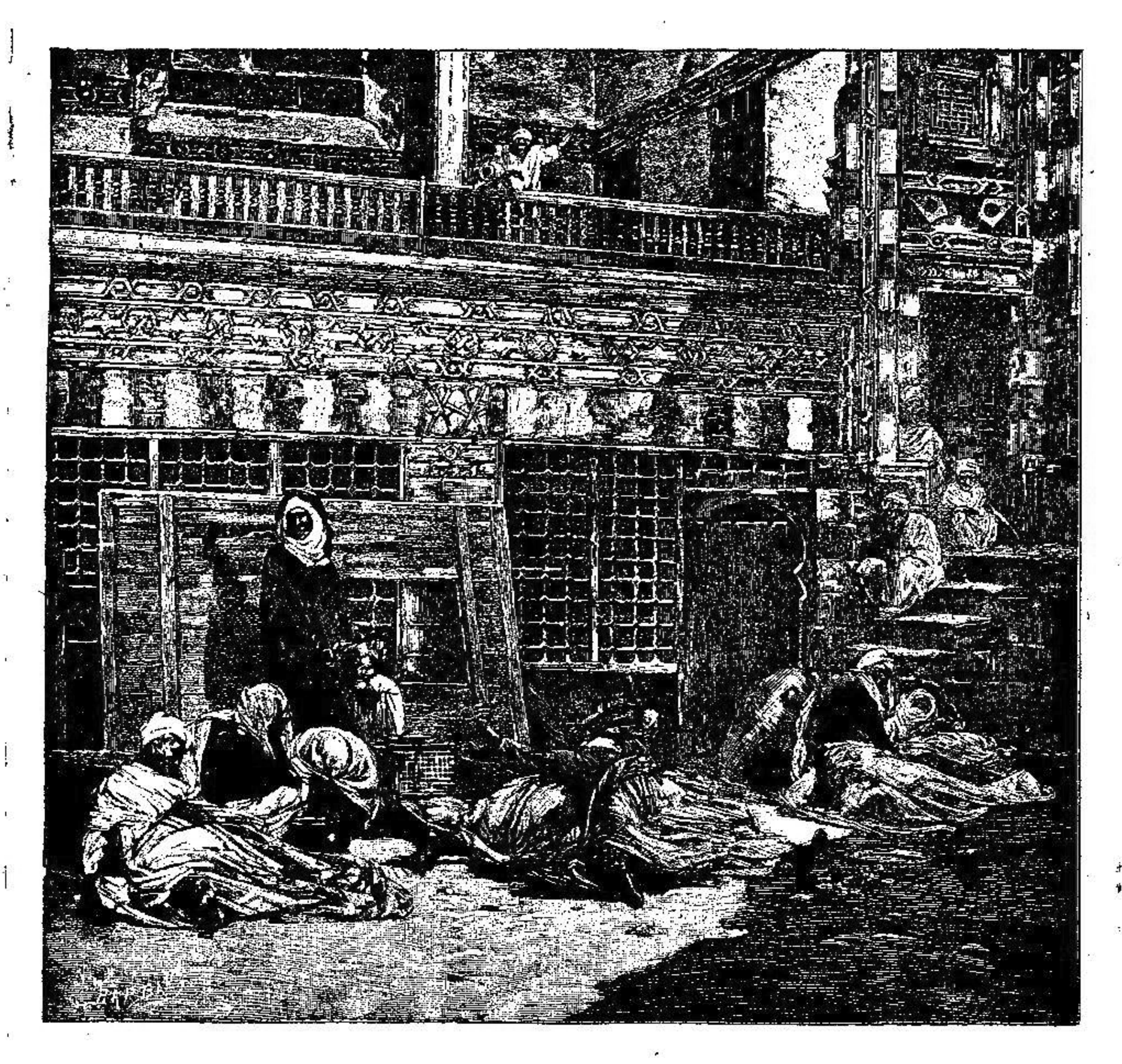
وفى ٥ نوفمبر بارح الاميرال سيمور بأسطوله المياه المصرية متوجهاً إلى مالطة

وبذلك افتتح عهد سلام وتجديد واصلاح واستعادت حركة الأعمال بعض نشاطها وانفرجت الأزمة السياسية وساد الاطمئنان الناس مما أدى إلى سفر رؤساء الجيش الانجليزى يتبعهم بعض فرقهم التى وجد ان لا لزوم لبقائها ، وبعضهم سافر مع الجنرال ولسلى حيث قد استعرضتهم الملكة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بلندن وكانوا مكونين من انجليز وهنود

الهيضة « الكوليرا » . لم تكد الثورة العرابية تضع أوزارها وينقضى عهد الفتن والاضطرابات التى أفضت الى الاحتلال الانجليزى . حتى منيت مصر بآفة جديدة لا تقل عن آفة الثورة ضرراً بالبلاد وفتكا بالعباد . ذلك أنه فى ٢٢ يونية سنة ١٨٨٣ ظهرت الهيضة فى دمياط ، وانتشرت فى سائر بلاد القطر . واختلفت الآراء فى حقيقة منشئها ، فمنهم من قال انها محلية وهو رأى الانجليز ومن نحا نحوهم ، ومنهم من قال انها وافدة من الهند وهو الأصح ، لأن التحقيق الرسمى أثبت أن أحد وقادى السفن التى وصلت الى بور سعيد آتية من الهند قبل ظهور الوباء ويدعى محمد خليفة العطشجى ، نزل الى البر وجاء الى دمياط وهو يحمل جراثيم الداء ولم يكد يصل اليها حتى ظهر الوباء فيها .

ولقد عنيت الحكومة المصرية بأمر هذا الوباء أكبر عناية ، فاتخذت أشد الاحتياطات الصحية للوقاية منه وحصره فى مناطق معينة . وانشئت اللجان فى مصر والاسكندرية وغيرهما من مدن القطر وخصوصاً فى دمياط والمنصورة لاسعاف المصابين وارشادهم الى طرق الوقاية . وتقرير الوسائل الفعالة لمكافحته واستئصال شأفته واتقاء مضاره . ووصلت الى القطر المصرى عدة بعثات طبية للبحث فى منشأ الوباء والاشتراك مع اللجان الطبية المصرية فى العمل لأبادته ودرء شره عن البلاد . ومن هذه البعثات بعثة المانية برياسة الدكتور كوخ المعروف . وبعثة فرنسية برياسة باستور العالم الكيماوى الشهير ، ولحقت بهما بعثة أخرى روسية مؤلفة من أشهر أطبائها . وقد أجمع رأى هذه البعثات على أن الوباء وافد من بلاد الهند . وعلى رغم ما بذل من الجهود الكبيرة ، وما اتخذ من الوسائل الفعالة التى اشتركت فيها البعثات الدولية المشار اليها مع الحكومة واللجان الطبية المصرية ، انتشر الوباء فى أقاليم القطر ومدنه انتشاراً مريعاً وفتك بالأرواح فتكا ذريعاً . وأشد ما كان ذلك فى الاحياء الوطنية المكتظة بالسكان ، ولا سيما حى

بولاق حيث كانت ضحاياه تعد بالألوف ، وبلغ من ذعر الناس وخوفهم ان ألوفا من نزلاء القطر غادروه الى سوريا وأوربا ، وأقاموا بها الى أن تقلص ظله من البلاد .



حوش منزل بالقاهرة أثناء الكوليرا به جثث متوفين ومصابين على وشك الوفاة

ونحن نذكر ان الجناب الخديوى ، كان يطوف بنفسه فى احياء الاسكندرية وشوارعها التى كان قد انتقل الوباء اليها فى ٧ يوليه ، ويتفقد المستشفيات والمصحات ويواسى المصابين ويصدر الأوامر المشددة بالمواظبة على تنظيف المدينة وتطهيرها بالمواد الكيماوية (١)

---

(١) وقد قال الجنرال جرانفل السردار الاسبق فى جملة ما قاله عنه فى مذكراته : « انه فى ايام الكوليرا نال (أى توفيق باشا) اعجاب رجال الجيش لشجاعته وشدة عطفه على المصابين

ونسج الحكام فى الأقاليم على منوال الخديو فى تفقد الأماكن الموبوءة ومراقبة تنفيذ التحوطات الصحية وإرشاد الناس الى طرق الوقاية . وانبرى الأطباء لنشر الارشادات الصحية فى الصحف السيارة ، وانصرف الكتاب الى الكتابة فى هذا الموضوع الهام تنويراً للأذهان ، وأنشئت فى مصر لجنة كبرى لجمع الأموال وإنفاقها على الموبوئين وعلى العائلات التى أفقدها الوباء عائليها

ومما يجدر بالذكر فى هذا الصدد أنه فى جملة التحوطات الصحية التى اتخذوها وقتئذ أنهم حظروا على الناس أكل الفواكه مثل البطيخ والشمام والعنب ونحو ذلك ولكنهم ظلوا يأكلونها خفية وهبطت أثمانها هبوطاً كبيراً

وعلى ذكر التحوطات الواقية أذكر أن أحد الموظفين الفرنسيين فى المعية وهو المسيو أودان كان قد ألف أكل الثوم ، وفى أثناء الوباء كان يكثر من أكله اعتقادا منه أنه مطهر وقاتل للميكروبات . والظاهر أنه كان على صواب

ومما نذكره على سبيل الفكاهة ، أنه فى أيام اشتداد وطأة الوباء فى الاسكندرية ، كان أحد المكارية ينقل راكباً فى شارع السبع بنات ، وكان قد ركض كثيراً وراء حماره وهو صائم فى رمضان ، فأنهكه التعب الشديد وشعر بدوار فاتكأ على شجرة فى الطريق ليستريح قليلا ، واتفق مرور رجال الصحة من هناك ، فأشار عليهم راكب الحمار بنقله الى المحجر الصحى موهماً إياهم أن الرجل مصاب بالوباء ، فوضعوه على نقالة الاسعاف على كره منه ، فقاوم ولكنه لم يقو على الافلات من أيديهم وساروا به وهو يصيح مستغيثاً ومحتجاً ولا من مغيث ، إلى أن مروا به من تحت شجرة متدلية الأغصان فغافلهم وتعلق بغصن منها ، فأمسكوه من رجليه محاولين اجتذابه وإنزاله إلى الأرض وظل يقاومهم وهو معلق بين الأرض والسماء إلى أن مر به أحد الأطباء وكان يعرفه فناداه مستغيثاً ، وتقدم الطبيب إلى رجال الصحة ، ووبخهم مبيناً خطأهم فى ما فعلوه مع رجل هذا شأنه معهم ، لأنه لو كان مصاباً لما استطاع التعلق بغصن الشجرة والمقاومة على هذا النحو ، وهكذا تخلص المكارى من رجال الصحة وانطلق فى سبيله بين ضحك الناس وتصفيقهم

ويؤخذ من التقارير الصحية التى وضعت عن الوباء بعد استئصاله فى أواخر أغسطس سنة ١٨٨٣ ، أن عدد ضحاياه فى مختلف انحاء القطر المصرى بلغ حوالى الأربعين ألفاً . ولولا الاحتياطات الشديدة التى اتخذت للوقاية منه ، وحصرشره واجتماع القوى الفعالة على مكافحته ، لتفاقم الخطب وعظم البلاء ولبلغ عدد ضحاياه اضعافاً مضاعفة

وكان من أثر انتشـار هذا الوباء وفتكه بالأرواح أن عنيت الحكومة باصلاح حال المستشفيات وتنظيم الوسائل الواقية وغير ذلك .

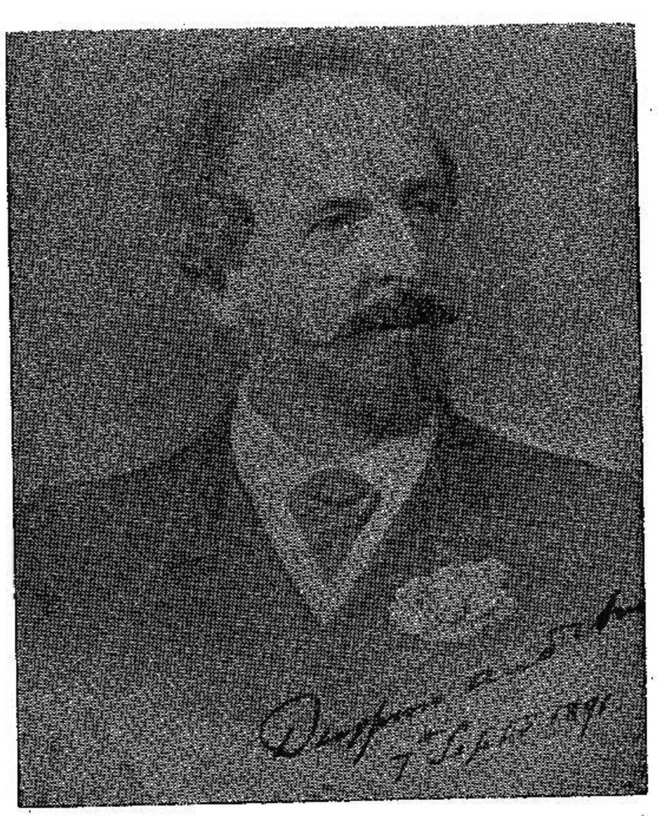
تجوال الخديو بالوجه البحرى . فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٣ سافر الخديو من الاسكندرية قاصداً رشيد ، لتفقد أحوالها عقب حدوث الكوليرا ، فاستقبل بها استقبالا فائقاً وأقيمت له الزينات فى جميع شوارعها وطرقاتها ، وتفقد أحوال السكان وواساهم . وفى صباح اليوم التالى استأنف السير إلى دسوق بطريق النيل ، على يخته الذى كان فى انتظاره ، ماراً بالعطف وفوه ، فلما وصل اليها استقبله أهلها أحسن استقبال . ثم استقل عربة وإلى جانبه مدير الغربيـة ، فزار المقام الدسوقى ، ثم حضر المأدبة التى أقامها له (آل شتا)

ومما يذكر عن عميد هذه الأسرة ، الشيخ أبو النصر ، أنه نحر عند تشريف الخديو لدارهم اثنتى عشرة جاموسة من باب التفاخر ، جرياً على التقاليد القديمة ، ووزع لحومها على الفقراء . ثم تفقد سموه حال المدينة ، وفى صباح العاشر من سبتمبر استقل مع رجال حاشيته قطاراً خاصاً من محطة دسوق قاصداً دمياط فاستقبل فى كل محطة مر بها بالحفاوة إلى أن وصل إلى ثغر دمياط فى الساعة الرابعة مساء ، فأطلقت المدافع إيذاناً بتشريفه وتوافد وجهاء المدينة وأعيانها مهنئين بالسلامة ومعربين عن شكرهم على ما شملوا به من عنايته . وامضى ليلته فى يخته الذى كان قد وصل اليها . وفى ١١ منه زار المستشفى الأمـيرى وواسى المرضى وحث على الرفق بهم وأخذ كشفاً بوفيات الكوليرا بالمدينة وصورة لخريطتها . وفى اليوم التالى ركب عربة وتجول بها فى الميـادين والأسواق . ثم امتطى جواداً فارتاض ، يرافقه المحافظ ومأمور مصلحة المطرية ، وفى الساعة الثانية من بعـد الظهر اطلقت المدافع ايذاناً بقيامـه إلى المنصورة فلما وصلها دوت الأصوات بالهتاف بحياته والدعاء له ؛ وكانت المدينـة قد استعدت أعظم الأسـتعداد لاستقباله والاحتفاء به ، والجماهير مصطفة فى كل شارع مر به لتحيته وزار المستشفى القديم فوجده غير لائق باقامة المرضى فامر بنقلهم إلى المستشفى الجديد. ثم عاد فامضى ليلته فى اليخت . وفى صباح يوم ١٣ منه زار المستشفى الجديد، بعد ان نقل اليه بعض المرضى ، فسره حصولهم على الراحة .

ثم تحرك اليخت ظهراً بين دوى المدافع قاصداً بنها فودع الاهلون سموه بحفاوة فائقة. وكان الطريق الذى سافر فيه اليخت مزيناً بالاعلام وأهالى البلاد مصطفون على ضفتى النيل لتحيته حتى وصل ميت غمر وزفتى وهنا لك تشرف بمقابلة سموه بعض العمد والاعيان

فسألهم عن الحالة الصحية وهنأهم بزوال الوباء ثم واصل السير حتى بنها فأقام ليلته . وفى اليوم التالى تفقد احوالها ثم غادرها مع رجال حاشيته بطريق السكة الحديدية إلى القاهرة فاستقبل فيها استقبالا باهراً .

اللورد دوفرين ومهمته وتقريره . أوفدت انجلترا إلى مصر اللورد دوفرين سفيرها بالآستانة فوصل إلى الاسكندرية فى يوم ٧ نوفمبر وكان فى استقباله بها سامى باشا موفداً من قبل الخديو . ونزل بسراى رأس التين حيث تغدى بها هو ومن معه . ثم بارحها إلى العاصمة وكان فى استقباله ذو الفقار باشا من قبل الخديو ، وشريف باشا رئيس مجلس النظار، ورافقه مندوب سموه إلى قصر النزهة بشبرا . حيث حل فيه ضيفاً على الحكومة المصرية



(اللورد دوفرين)

وفى صبيحة اليوم التالى زار اللورد الخديو بسراى الجزيرة ورد له سموه الزيارة . وفى ١٠ منه زار دولة شريف باشا ، ثم تبودلت الزيارات بينه وبين كبار رجال الحكومة المصرية . وأقام الخديو له مأدبة فاخرة فى ٢٨ نوفمبر بسراى عابدين .

وبعد أن استقر به الحال ابتدأ فى القيام بمهمته وكانت أن يتولى وضع نظام أساسى للحكومة المصرية ، فجاء انتدابه لهذه المهمة مخالفاً لرغبات الدولة العلية ومثيراً لخاطرها إذ كانت ترى أن من حقها على الأقل الاشتراك فى وضع خطة لهذه المهمة . ذات صبغة عثمانية بحيث يتولاها اللورد باسم السلطان . ولكن هذه الفكرة لم ترق للصحف الأنجليزية فانتقدتها وقالت : — « ان تنظيم القطر المصرى لا يمكن أن يقوم على قواعد الفرمانات » غير أن الحكومة الأنجليزية استدركت الأمر فأجابت على معارضة الباب العالى بقولها : — « ان مهمة اللورد دوفرين لا تؤثر فى العلائق

السياسية بين الدولتين » . وصرح السير تشارلس ديلك بذلك فى مجلس العموم فقال : — «ان الدول الاوربية لم تبد اعتراضاً أو ملاحظة على مهمة اللورد دوفرين » وعمد اللورد جرانفل وزير خارجية انجلترا وزملاؤه الوزراء إلى تخدير أعصاب الأتراك بالوعود الخلابة والأقوال المنمقة . واعلنوا على رؤوس الاشهاد انه ليس لانجلترا مقاصد سيئة ولا هى تبغى التعرض للسيادة العثمانية فى مصر

وشرع اللورد دوفرين فى مفاوضة الخديو والنظار ، وبعد ان استطلع احوال البلاد وجمع المعلومات اللازمة كتب تقريره(١) المشهور وارسله إلى اللورد جرانفل فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣

وقد استهله بمقدمة قال فيها : —

« إن مصر جديرة بأن تنظم على قواعد تتفق مع روح العصر ، ولو أن حوادث التاريخ تنطوى على أدلة لا تشجع على ذلك » وتأييداً لرأيه هـذا أشار الى ما اشتهر به المصريون من صدق العزيمة وشدة البأس والأقدام فى الفتوحات والحروب التى خاضوا غمارها بقيـادة رجال يعدون فى طليعة أقطـاب الشعوب وأبطالها ، مستشهداً بمـا هو معروف عنهم من الفطنة والذكاء والمقدرة على اقتباس العلوم والفنون . وضرب لذلك مثلا ما عرفه عن سلطان باشـا رئيس مجلس النواب ، وما شهده من كفاءته واتساع نفوذه وسمو مكانته . ثم تكلم عن الاتراك المستوطنين فى القطر المصرى ، وأثنى عليهم مشيراً الى أحسن بلائهم فى خدمته ، قائلا إنه لا يستغنى عنهم ، وأنه فى هـذه المناسبة يرى ان كل من ولد فى مصر يكون له حق الدخول فى الوظائف الحكومية ولو لم يكن مصرى الجنس .

ثم استطرد الى الكلام عن المحـاكم المختلطة فاستصوبها

وقال إن مصر لا تستطيع الآن أن تسترجع استقلالها ، وليست من الأهلية والكفاءة بحيث تتمكن من التمتع بما يطلق عليه اسم (الحكومة الدستورية) . ولكن الأمل معقود بتمكنها بمساعدة أوربا من الحصول على الاستقلال الذاتى ، ومع توالى الأيام على اتساع نطاق هذا الحكم . وعلى ذلك طلب من حكومته انشـاء هيئات نيابية

---

(١) ولو ان هذا التقرير يعد من الحوادث التاريخية لا من المذكرات الشخصية الا انه نظرا لأهميته للمقارنة بين الماضى والحاضر دونت خلاصته في مذكراتى

فى حدود معقولة . ومجالس قروية ذات اختصاصات واسعة تكون نواة لهيئات سياسية لاتؤثر عليها العوامل الخارجية ، بحيث تتمكن من الجرى على خطة معينة وفقاً للنصائح والارشادات التى تسدى اليها .

وبعد ذلك شرع اللورد فى بحث الموضوعات المختلفة لأدارة البلاد شرحا نلخصه فيما يلى :—

الجيش . إن مركز مصر لايستلزم أن يكون فيها جيش كبير فبعض فرق مدربة على الفنون العسكرية تكفى لأقرار الأمن فى ربوعها وقمع ما قد يقع فيها من القلاقل والاضطرابات التى تنشأ عن الدعايات الروحية التى يقوم بها الدجالون أو التى يثيرها العرب الرحل . وإن إعداد جيش مؤلف من ستة آلاف رجل من أهالى البلاد يفى بالغرض المطلوب ، ويحسن أن ينتظم فى سلكه سلالة الاتراك من المتمصرين ، وأن يتولى قيادته جنرال انجليزى يعاونه سبعة وعشرون ضابطاً انجليزيا ، ويكون تعيينهم بمقتضى عقود يشترط فيها تعلمهم اللغة العربية . ويترك نصف الرتب السامية للضباط الوطنيين ، أما القيادة العامة فتكون للخديو .

وقد انتدب فالانتين بيكر باشا الذى كان موظفاً بالأستانة للحضور إلى مصر لوضع نظام للجيش الجديد بدل الجيش الذى كان قد الغى . فوضع اللائحة ونظمها وأقرها مجلس النظار فى أواخر اكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وهى تقضى بأن تؤلف البيادة من ست أرط عليهم أمير لواء انجليزى ، وضباطهم من الانجليز من رتبة صاغ ، وصغار الضباط من المصريين . وست أرط أخرى عليهم أمير لواء مصرى ، وضباطهم جميعاً من المصريين الذين لم يشتركوا في جيش عرابى . ويكون للطوبجية قائد انجليزى وقائد مصرى ، وكذلك للسوارى . وقد انتخب الجنرال السير إفلن وود ليكون سرداراً للجيش الجديد الذى انشىء في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ورئيساً لأركان حربه .وصدر الأمر العالى فى ١٦ يناير سنة ١٨٨٢ بهذا التعيين (١)

الجندرمة . أما الجندرمة فاستحسن أن ينتخب رجالها من ذوى النشاط والادراك ، وأن يوضع لها نظام مشابه لنظام الجيش بحيث يستطاع استخدامها عند اللزوم لصد غارات العرب على المدن العامرة . ويجب أن تكون أعمالها منظمة فيكون رجالها كالبوليس الاعتيادى . ولا يكون طوع أوامر السلطة الاستبدادية . وللوصول إلى هذا الغرض يجب فتح مدرسة بالقاهرة للجندرمة

---

(١) وقد حضر لسراى عابدين فى ٥ ابريل سنة ١٨٨٣ الجنرال وود وجميع الضباط الانجليز المنتظمين فى الجيش المصرى وكلهم بطرابيشهم وملابسهم العسكرية المصرية الرسمية فتشكروا لسموه على ما أنعم به عليهم من الرتب العالية .

وقد خلف وود في سردارية الجيش الجنرال جرانفل فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥

وتتألف هذه القوة من ٥٦٥٠ من المصريين تحت رياسة مفتش عام ومساعد له من الأوربيين ، يعاونهما أربعة من المفتشين وثمانية عشر ضابطاً أوربياً ، مع تخصيص نصف الرتب السامية للضباط المصريين . وتلحق بنظارة الداخلية

وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٣ صدر الأمر العالى بتعيين بيكر باشا مفتشاً عموميا للجندرمة والبوليس (كما سيأتى الكلام عنه) وقومنداناً عمومياً عليهما وقد تشكلت قوتهما فى أول يناير سنة ١٨٨٤

البوليس المدنى . ورأى أن يعهد فى المحافظة على الامن العام فى مدن الوجه البحرى إلى بوليس مدنى يؤلف من ١٦٠٠ رجل بينهم نفر من الأفرنج المدربين . لأن اعتماد الحكومة على بعض رجال البوليس الأوربى يزيد سطوتها ، ويبعث على اطمئنان الأجانب . وأن يعهد فى هذه المهمة إلى ضابطين من رجال بوليس الهند معروفين بكفاءتهما . وستجعل الجندرمة والبوليس تحت اشراف مفتش عام (هو بيكر باشا كما سبق) يعاونه بعض الموظفين . أما البوليس فى القاهرة والاسكندرية فيجعل تحت رياسة ضابطين أوربيين يعاونهما مساعدان . ويلحق بدائرة البوليس الأوروبى ثلاثة وثلاثون ضابطاً .

هذا وقدرت نفقات الجيش والجندرمة والبوليس معا بمبلغ ٥١٩٧٤١ جنيها أى بنقص نحو المائة الف جنيه عن المبلغ الذى تقرر لها فى سنة ١٨٨١ .

وقد صدر الأمر العالى فى ٩ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين دللاسالا باشا رئيساً للبوليس

الهيئات النيابية[1] . طلب اللورد دوفرين إلغاء مجلس النواب المصرى واستبداله بنظام تمثيلى آخر يتكون من هيئات نيابية ثلاث

(١) مجالس المديريات ، وهى عبارة عن مجلس لكل مديرية يرأسه المدير ، واعضاء كل منها ينتخبون من بين أرباب الأملاك بالمديرية يشترط أن يكون سن كل واحد منهم لا تقل عن ثلاثين سنة . وأن يعرف القراءة والكتابة ، وأن يكون ممن يدفعون لخزينة الحكومة ضريبة سنوية لا تقل عن خمسين جنيهاً مصرياً مدة سنتين على الأقل قبل تاريخ انتخابه . ثم حدد مدة العضوية وشروطها . وتجتمع هذه المجالس مرة كل سنة بدعوة من المدير بناء على قرار النظارة

(٢) مجلس شورى القوانين ويتكون من ثلاثين عضواً ، منهم ستة عشر عضواً

---

(١) فى أول مايو سنة ١٨٨٣ صدر الأمر العالى بالقانون النظامى المصرى كما صدر فى أول مايو أيضاً أمر عال بقانون الانتخابات لجميع المجالس النيابية بالقطر

بالانتخاب وأربعة عشر ينتخبون باعتبار عضو عن كل مديرية ثم عضو ينتخب عن مدينة القاهرة وآخر عن جميع المحافظات . والدائمون أربعة عشر منهم الرئيس وأحد الوكيلين ، أما الوكيل الثانى فيختار من المنتخبين . وهؤلاء يعينون بأمر عال بناء على ما يعرضه رئيس مجلس النظار . والرئيس والوكيل المعين يعينان بأمر الخديو ومدة دورة هذا المجلس ست سنوات ، ويجوز اعادة انتخاب أعضائه وتعيينهم . ويبدأ اجتماعه من أول أغسطس بأمر عال

(٣) الجمعية العمومية . وتتألف من النظار ومن رئيس مجلس شورى القوانين ووكيله وأعضائه . ثم أعضاء الجمعية العمومية المنتخبين وعددهم ستة وأربعون عضواً ، وينتخبون من أعيان المدن والمديريات باعتبار عدد معين عن كل مديرية أو مدينة ، ومدة الدورة ست سنوات أيضاً ويجوز اعادة انتخاب الاعضاء ولايجوز انتخاب عضو فى هذه الجمعية الا اذا كانت سنه ثلاثين عاما على الأقل ، ويعرف القراءة والكتابة ويكون ممن يدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن عشرين جنيهاً منذ خمس سنوات ، وأن يكون اسمه مقيداً فى دفاتر الانتخابات منذ خمس سنوات كذلك . وتجتمع هذه الجمعية مرة كل سنتين على الأقل بمقتضى أمر عال ، ويجوز جمعها فى حالة غير عادية متى دعت الضرورة إلى ذلك .

ورأى هذه المجالس الثلاثة على اختلاف أنواعها استشارى لا يقيد النظار بشيء ولا يحتم على الحكومة الأخذ به ، انما عليها أن تبين الأسباب التى دعتها إلى عدم الأخذ برأيها . وهذا البيان لا يقبل الاعتراض ،كما أنه محظور على هذه المجالس المناقشة فى المسائل السياسية والمسائل غير الداخلة فى اختصاصها .

أما تقرير الضرائب فيكون قرار الجمعية العمومية فيه قاطعاً . وأشار اللورد باطلاق حرية المطبوعات تأييداً لهذا النظام الجديد

الى جانب هذه النظم اقترح اللورد انشاء مجلس شورى حكومى لمراجعة مقترحات هذه المجالس على الحكومة (١)

(١) كان قد صدر أمر عال فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ بتشكيل مجلس شورى الحكومة ولكن فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ألغى هذا المجلس واستعيض عنه بلجنة قضائية مكونة من ثلاثة مستشارين قضائيين وهم كيلر (باشا) ورووكاسيرا وكافاللى للقيام باختصاصات المجلس المذكور وعليهم المدافعة عن الحكومة أمام المحاكم الأهلية

المحاكم الاهلية [1] . أوصى اللورد بأدخال العنصر الأوروبى فى المحاكم الأهلية ليستطاع استئصال شأفة الرشوة منها . وقد استقر الرأى على أن يكون القضاة الأوربيون من هولندة وبلجيكا وسويسرا ، وأن يكون النائب العمومى انجليزياً . وان يجعل فى كل مديرية مجلس ابتدائى . وأما الاستئناف فسيجعل له مجلسان احدهما للوجه البحرى والثانى للوجه القبلى .

الترع والرى . بعد أن أشار فى تقريره عن سوء نظام الرى فى مصر وشدة وطأة نظام العونة على الفلاح ، أوصى بتعديل نظام العونة وتحسين حالة الجسور اتقاء الغرق فى أثناء الفيضان ، وتطهير الترع بحيث يتساوى الجميع فى الانتفاع

أما الرى فقد أوصى بتعيين مهندس ماهر من الهند يعاونه مفتشون يستطيعون أن يشرفوا على تنفيذ تعليماته بكل دقة ، ويعطى سلطة واسعة ليتمكن من النهوض باعباء وظيفته ، سواء كان فى اختيار الموظفين أو عزلهم ، وأن يكون مؤيداً من الحكومتين المصرية والانكليزية

وقد صدر الأمر العالى فى ١٠ مايو بتعيين الكلونيل سكوت مونكريف مفتشا لعموم الرى وتعين بعد ذلك معانوه

الدائرة السنية . تبلغ الدائرة السنية والدومين مليون فدان ، أى نحو خمس أراضى مصر المنزرعة ، وهى مثقلة بالديون ، وقد قدر دين الأولى بمقتضى الاتفاق الذى عقد مع المستر جوشن وجوبرت فى ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ بمبلغ ٨٫٨١٥٫٤٣٠ جنيها انجليزيا

ثم تحولت املاك الدائرتين إلى الحكومة بمقتضى قانون التصفية الذى صدر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ وصرف للدائرة السنية من مال التصفية مبلغ ٤٥٠ الف جنيه

وقال اللورد إن حصر املاك الدومين الواسعة فى يد واحدة جرد فريقاً كبيراً من الفلاحين من أملاكهم فاذا قسمت هذه الأراضى إلى أجزاء متناسبة ووزعت على الفلاحين باثمان معتدلة تحصل الحكومة منها ما يفى بديونها .

وقد نفذت فكرة اللورد فبيعت أراضى الدائرة السنية إلى شركة قسمتها إلى أجزاء اشتراها أفراد ودفعت بذلك الديون المستحقة عليها وفاض من الثمن ما قسم بين الشركة والحكومة

---

(١) صدر الأمر فى ١٤ يونيه ١٨٨٣ باعتماد لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

مصلحة المساحة . وتكلم عن الأصلاحات اللازمة فأشار بأن يندب عدد من الضباط والعمال الفنيين الانجليز يتولون الأعمال الفنية ليمكن الفلاح أن يعرف الطريقة التى تقاس بها أرضه ، وعليه يتوقف توزيع الضرائب على قاعدة الانصاف

وقد استاء المصريون من انتداب أجانب للقيام بهذه العملية لأن من بينهم ضباطاً وملكيين لهم دراية تامة بعملية المساحة فضلا عن معرفتهم أراضى بلادهم

ديون الفلاحين. قال اللورد إن ديون الفلاحين كانت تبلغ قبل ست سنوات نصف مليون جنيه ، ولكن انشاء المحاكم المختلطة قد سهل للفلاحين الاستدانة لضمانة أطيانهم فبلغت الآن ٧ مليون جنيه ، وبلغ متوسط الفائدة ٣٦ ./. ومقدار الاطيان المرهونة ٤٠٠,٠٠٠ فدان وسيقضى هذا حتما إلى انتقال ملكية الأراضى المرهونة إلى الأجانب ، وهذا يؤدى إلى أزمة زراعية وخيمة العاقبة ، ولذلك يشير اللورد إلى إحدى طريقتين ؛ الأولى أن تنشأ بنوك زراعية يقدم أعيان البلاد رأس مالها وتمدها الحكومة بالمساعدة اللازمة لتسديد الديون الزراعية ، وذلك بشرط أن لاتزيد الفائدة على ١٢ ./. وأن تحصل اقساط هذه البنوك بواسطة صيارف الحكومة ، والثانى ان يستخدم البنك العقارى(١) لهذا الغرض بعد أن يوضع تحت رقابة الحكومة ، وأن تدفع الديون بطريق الاستهلاك وان تكون ديوناً ممتازه بحيث يمنع الفلاح من عقد سلف جديدة على أطيانه قبل تسديد دين البنك

وقد تحققت هذه الفكرة الآن بانشاء بنكى التسليف الزراعى والعقارى

تعديل الضرائب . يبلغ مجموع الضرائب السنوية نحو خمسة ملايين من الجنيهات معظمها يدفع من السلف التى كان يعقدها الفلاحون ، وهى تختلف بين ستة عشر شلنا وبين جنيه واثنى عشر شلنا عن كل فدان، وتوزيع الضرائب لا يجرى على قاعدة الانصاف، لأنه مبنى على النظام الذى وضع فى عهد محمد على باشا فى سنة ١٨٢٠ حيث اتبع فى اعمال المساحة أساليب غير دقيقة .

الضرائب غير المقررة . بلغ مقدار هذه الضرائب ١٧٠ الف جنيه انجليزى تجبى من عشور النخيل ومن زراعة الدخان والتنباك وعوائد السواقى وأموال سيوة

---

(١) صدر المرسوم بانشاء البنك العقارى المصرى فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠

وعوائد الاغنام والماعز وغيرها ، وهى ضرائب غير مبنية على قواعد ثابتة يدخلها الغش الذى لا ينقطع الا بوضع نظام مكتمل الشروط

الأطيان العشورية . قدر اللورد مقدار الأطيان العشورية بـ ١٣٠٨٠٠٠ فدان وأموالها ٦٨٦٣٤٨ جنيها فى السنة ، وان الاطيان الخراجية تبلغ ٣٤٠٦٤٨٠ فدانا وأموالها ٤٣٨٧٧٦٢ جنيها فى السنة ، ومال الفدان سنوياً فى الأولى عشر المطلوب عن الفدان الخراجى ومقداره $\frac{ص}{١٢٨}$ قرشا ويطلب فى تقريره النظر فى ذلك وتقرير هذه الضرائب على أساس العدل

وقد نفذت هذه الفكرة فيما بعد .

التعليم . تكلم عن المدارس الابتدائية وبها ١٣٧٠٠٠ طالب ، والمدارس الثانوية وبها ٤٦٦٤ طالباً ، ومنها ٣٠٠ طالب بالمدرسة التجهيزية بالقاهرة ، هذا بخلاف الأزهر وبه ٨٠٠٠ طالب ، ومدارس الأجانب وبها ١٢٠٠٠ طالب

ثم عدد المدارس الأخرى وهى الفنون والصنائع والطب والصيدلة والقوابل والهندسة والمساحة والعمليات والأدارة والمعلمين والصناعة والعميان والخرس والبنات والحربية والبحرية

غير أن مناهج التعليم فى أكثر هذه المدارس لا تفى بالمرام ، وهم يعملون فيها على تمرين الذاكرة «نظريا» دون بقية القوى العملية «تطبيقات» ، فتقوى الحافظة ويضعف الفهم والفكر ، وهذا ما يصدق خصوصاً فى الأزهر

وقد فكرت الحكومة فى ترقية التعليم وأرسلت ٤٩ شاباً الى أوربا لتلقى العلوم المختلفة . وهناك مدرسة الادارة التى أعدت لتخريج القضاة وموظفى المحاكم الأهلية ، وهى لا تفى بحاجات البلاد ، ولابد من وضع برامج جديدة وافية ، وكذلك مدرسة اللغات فلا بد من تنظيمها على وجه يمكن الحكومة من الحصول على مترجمين أكفاء من المصريين

ونوه بأن البلاد فى حاجة الى مدرسة زراعية ؛ فهى بلاد زراعية بحتة ومحصولاتها السنوية لا تقل قيمتها عن خمسة عشر مليون جنيه

ثم ان مدارس الحكومة تفتقر الى وجود مفتشين بارعين يشرفون على سير التعليم ويتولون مراقبته

وقد نفذت الحكومة كثيرا من هذه المقترحات وأنشأت مدرسة الحقوق والمدارس الزراعية

الموظفون الملكيون الأوروبيون . إن عدد الموظفين فى مصالح الحكومة الملكية يزيد كثيراً على حاجة هذه المصالح ، وذلك يرجع فى الغالب إلى تفشى داء المحسوبية ، فان عدد هؤلاء الموظفين يبلغ نحو ٢٠ ألف ومجموع مرتباتهم مليونا ومئتى ألف جنيه(١) نصفهم موظفون فى المصالح الادارية والنصف الآخر مؤلف من صغار المستخدمين والعمال الذين يشتغلون فى مصالح مختلفة . ومن الفئة الأولى ٨ ٪. أوروبيون وقد بلغ مجموعهم ١٠٥٤ موظفاً ، منهم ٢٤٠ انجليزياً وملطياً و ٢٤٠ فرنسياً و ٣٠٠ إيطاليا و ١٠٤ يونانيا و ٨٠ نمساويا و ٣٥ ألمانيا ومتوسط مرتب الموظف الأوروبى ٢٨٣ جنيهاً سنوياً . وكيفما كان الأمر ، فلا بد من تقليل هؤلاء الموظفين تدريجياً لئلا يتطرق الخلل إلى المصالح التى يتولون ادارة أعمالها ، فانهم بلا ريب أسدوا إلى البلاد خدمات جليلة لا سبيل لانكارها ولا يستطاع الاستغناء عنهم فى الوقت الحاضر

ولا يمكن تصور دهشة اللورد لو بعث من مرقده وعلم بالعدد الضخم الموجود الآن من الأجانب فى الوظائف الحكومية ومرتباتهم العالية ، مع وجود أكفاء من أبناء البلاد قادرين على اشغال هذه المناصب

ولمعالجة هذه الحالة ، يلزم تعيين لجنة يعهد إليها درس حالة الموظفين وانتخاب الأصلح منهم لادارة الأعمال وتحديد شروط الترقى فى الوظائف ، وتعديل لائحة المعاشات على وجه يتفق وحالة الخزينة

الدومين . أما مصلحة الدومين فهى مصلحة دولية وتختلف عن مصالح الحكومة إختلافاً بيناً ، فمرتبات الأوروبيين فيها تبلغ ٨٥ ٪ من مجموع المرتبات مع انها لا تبلغ فى المصالح الأخرى إلا ٢٥ ٪. رأى اللورد أن مصروفات هذه المصلحة يجب أن تسدد من إيراداتها

وقد تسددت ديون الدومين من ثمن أراضيها المباعة وما بقى أضيف إلى أملاك الحكومة

السخرة . وهى من آفات مصر الكبرى ويرجع منشؤها إلى ستة آلاف سنة ، ولذلك يتعذر إزالتها تماماً ولا سيما أن المصريين يرونها ضرورية لاقامة السدود فى وجه الفيضان ، غير أنه يستطاع تخفيف عبئها على قدر الامكان بتنظيم طرق العمل . وقد ألغيت فيما بعد

---

(١) لو عملت النسبة لوجد أن الموظفين الأجانب ٦ ٪. من مجموع الموظفين ومرتباتهم تبلغ ٢٥ ٪. من مجموع المرتبات على حين أن نسبة المصريين ٩٤ ٪. ومرتباتهم ٧٥ ٪. من مجموع المرتبات !!!

التجنيد . التجنيد مما يكرهه الفلاحون في مصر . وسيشرع فى تجربة طريقة التطوع فى أرطتين من الجندرمة فاذا نجحت هذه الطريقة أمكن التوسع فيها . ولكن لا بد من ادخال الاصلاح فى الخدمة العسكرية، وتحسين المرتبات، بحيث تصير من الخدم المألوفة لدى الأهالى

قبائل البدو . فى مصر يبلغ عددهم ٤٠٫٠٠٠ بدوى قادرين، فيما يقال، على حمل السلاح . وهم ينقسمون إلى (١) بدو الشرق أو العرب وهم يقيمون فى الجهات المتاخمة للبحر الأحمر ، ويضاف اليهم عرب الصحراء وشبه جزيرة طورسينا (٢) بدو الغرب أو المغاربة ويقيمون فى الجهة الغربية من وادى النيل وصحراء ليبيا (٣) بدو الجنوب أو الأثيوبيين وينزلون فى طرف الجهة الشرقية من وادى النيل وفى بلاد النوبة .

وكان البدو إلى بدء القرن الحالى لا يزالون محتفظين بصفاتهم الحربية، فكانت الحكومة تحسب لهم حساباً كبيراً . وفى عهد محمد على باشا استخدمهم فى حملاته الحربية واتخذهم كشافة لجيشه ، ثم خطر له ان يشغلهم بالزراعة وحذا خلفاؤه حذوه ... فاختلط العرب بتوالى الأيام بالفلاحين بطريق المصاهرة ، وأدى ذلك إلى خضوعهم لسلطة الحكومة . غير أنهم لا يزالون على شيء من خشونتهم البدوية ، واستقلالهم الذاتى ، ولذلك لم يسع الحكومة سلبهما الامتيازين اللذين حصلوا عليهما فى عهد محمد على باشا الكبير ، وهى الاعفاء من العونة ومن الجندية .وفى الثورة العرابية انحاز الفا بدوى من عرب الفيوم إلى جانب عرابى وأغار مئات منهم على الاسكندرية بعد حرقها ... غير انهم فى الوقت الحاضر لم يعد يخشى شرهم .

السودان . يشير بعضهم على مصر بالتخلى عن السودان ، ولكن لا ينتظر ان يكون لسياسة مثل هذه نصيباً من النجاح ، لانه ما دامت مصر مسئولة عن جهات النيل السفلى فمن البديهى ان تميل إلى الاستيلاء على جميع جهات مجراه . ولكن الادارة المصرية فى السودان مختلة ضعيفة ، بدليل أن المهدى استطاع بسهولة استثارة القبائل وتوسيع نطاق سطوته رغم انه فقد نحو ٤٠٫٠٠٠ من رجاله فى الحروب التى تدور رحاها هناك منذ سنة ونصف سنة . غير ان خسارة مصر فى رجالها لا تقل عن ٩ آلاف مقاتل . وقد بعثت أخيراً إلى الخرطوم بنجدة مؤلفة من ١٠٫٠٠٠ رجل بقيادة الميرالاى هيكس يصحبه عدد من الضباط الاوربيين المتقاعدين لانقاذ الحامية المحصورة وتعزيز قوتها فى الأبيض

وقد فشلت هذه التجريدة كما سنذكر .

وهو يرى أن يعد مشروع دقيق لادارة بلاد السودان فى المستقبل ، وان تنشأ سكة حديدية من سواكن إلى بربر أو إلى شندى على النيل ـ وتقدر نفقات هذا الخط بنحو مليون ونصف مليون من الجنيهات . فاذا تم هذا المشروع وانتظمت إدارة البلاد تتحسن أحوالها ، وبدلا من أن تكون عبئاً ثقيلا على عاتق مصر ،كما هى الحال الآن تصير قادرة على كفاية نفسها والاعتماد على مواردها ، ولا سيما متى جلبت لها الآلات الزراعية ، وتيسر لهـا نقل حاصلاتها إلى البحر ، فيتسع حينئذ نطاق تجارتها ويتصل روح التمدن بالبلاد المجاورة لها

ويقترح اللورد أن تتخلى مصر عن دارفور ، وعن قسم من كردفان مكتفية بأقليمى الخرطوم وسنار .

وإنى اترك للقارىء الحكم فيما يختص بهذا الموضوع بحذافيره ! ! !

تجارة الرقيق . يلوح ان إبطال الرقيق دفعة واحـدة من أصعب الأمور ، ويقترح على الحكومة الانجليزية ان تعقد مع الحكومة المصرية ميثاقاً جديداً ، يقضى بابطال الرقيق فى مصر وملحقاتها بعد سبع سنوات من تاريخ الميثاق .

وللوصول إلى هذه النتيجة يجب تسوية المسائل المتعلقة بالحبشة ، وجعل مصوع فرضة حرة ، وإنشاء طرق جديدة فى السودان ، وجعل مصلحة إبطال الرقيق تحت اشراف ضباط أوربيين ، ومراقبة تجار جدة مراقبة جدّيّة ، وتخويل السفن الانجليزية حق مراقبة سواحل البلاد العربية وغير ذلك .

المواد الجنائية فى المحاكم المختلطة . يرى دوفرين أن يعهد الى المحـاكم المختلطة بالنظر فى المواد الجنائية. حيث أنها أظهرت كفاءة تامة فى نظرها القضايا المدنية والتجارية .

مصر والمعاهدات التجارية . ويرى تعديل المعـاهدات التجارية المعقودة مع مصر تعديلا يلائم مصلحتها ... وهى بحالتها الحاضرة فيها غبن فاحش لها .

اعفاء الأجانب من الضرائب . ويرى السعى لدى الدول للعدول عن اعفـاء الأجانب من الضرائب .

ولا يزال الأجانب حتى اليوم معفون من أهم أنواع الضرائب

تمثيل مصر فى الخارج . ويقترح على الحكومة المصرية أن يكون لها وكلاء فى الخارج ، حتى يمكنها أن تقوم بالمساعى التى تريدها لدى الدول ... بصفة غير رسمية

الاصلاحات . ويعترف بأن الحكومة المصرية بذلت فى السنين الثلاث الأخيرة من الجهود فى تحسين ادارة البلاد ما لا يستطاع انكاره ... واستدل على ذلك بتقرير لجنة التحقيق سنة ١٨٧٨ ، وهو التقرير الحاوى لقواعد الاصلاح الأساسية فى كثير من المرافق الحيوية

الميزانية المصرية . ميزانية الحكومة قسمان أولها ميزانية الايرادات المخصصة للدين ، والثانى ميزانية الايرادات المخصصة لمصروفات الحكومة ، وقد بلغ مجموع المتحصل فى ١٨٨١ من الايرادات من الأولى ٤٧٧٥٨٩٥ جنيه ومجموع المصروفات ٤١٠٩٨٦١ جنيه وبلغ مجموع الايرادات الثانية ٤٤٦٣٨٩٥ جنيه والمصروفات ٤٢٦٧٥٦٢ جنيه فكانت الزيادة ٨٦٢٣٧٧ جنيه . وهذه النتيجة مكنت لجنة التصفية من وضع قاعدة لاعداد مبلغ كاف لاستهلاك أقساط الدين وخصصت ميزانية الايرادات العائدة للحكومة لسداد جميع المصروفات غير الاعتيادية

أما ميزانية سنة ١٨٨٢ فكانت الايرادات ٨٫٨٤٦٫٠٠٠ جنيه والمصروفات ٨٫٤٦٣٫٠٠٠ جنيه والزيادة ٣٨٠٠٠ جنيه

وإنا والأسى ملء نفوسنا نذكر أنه من تاريخ هذا التقرير الى يومنا هذا نرى الدين الموحد لايزال كما هو

النتيجة . واختتم اللورد تقريره بأن قال إن جانباً عظيماً مما ذكرناه يجب أن يشرع فى تنفيذه حالا ، خصوصاً ما تعلق منه بالمحاكم الأهلية والنظم النيابية الجديدة ... وقال بهذه المناسبة ، إن انشاء هذه النظم فى مصر سيكون أكبر الأدلة على بعده وبعد دولته عن الأغراض الذاتيه .. إلا أن الحكومة المصرية قد تعجز عن القيام بتلك المشروعات ما لم يرشدها ويساعدها الاجانب .

كتاب اللورد دوفرين الى شريف باشا — ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣

« قبل أن أغادر مصر ، أرى أن أرسل اليكم صورة من التقرير الذى أصدرته فى تنظيم شئونها وضمنته الآراء التى تبادلناها فى المهمة المشتركة التى اشتغلنا معاً فيها .. ومع أنه لايخطر لى أن ألقى عليكم وعلى زملائكم تبعة الأمور التى تناولتها فيه ، فانه لا يسعنى مع

ذلك أن أنكر فضلكم فيما أفضيتم به الى من المعلومات الثمينة ، وهو ما يجعل مصر مدينة لكم بالفوائد التى تجنيها من مشروع الاصلاح ، الذى استندت فى وضعه الى أصالة رأيكم وعظيم اختباركم فى الشئون السياسية والادارية ، التى مارستموها مدة طويلة تحت رعاية الجناب الخديوى ، وانى آسف لاضطرارى الى مغادرة مصر من غير أن يتاح لى الاشتغال فى تنفيذ هذا المشروع ، الذى أرجو أن يوصل مصر الى غرضها المنشود

« نحن الآن فى مفتتح عهد الاصلاح ، ومع ذلك فان المرحلة التى اجتازتها البلاد فى طريق النجاح تبعث الى الارتياح ، فقد زال القلق المعنوى ، واستقر الأمن فى نصابه ، وأعيد تنظيم الجيش والبوليس والجندرمة ، على منوال يدعو الى الاطمئنان والثقة

« وقد تحسنت حالة المحصولات فى الوجهين القبلى والبحرى تحسناً كبيراً ، وأصبحت الأموال الأميرية تحصل فى مواعيدها ، ولجنة التعويضات تتابع أعمالها على أسلوب حسن ، والناس منصرفون إلى أعمالهم ، وصرف جانب من التعويضات إلى صغار التجار ومنع استعمال السوط فى تنفيذ الأحكام التأديبية وأصلح نظام العونة . أما الرشوة والمظالم والتعديات ، فالمأمول أن تتلاشى تدريجياً ، كما يرجى أن يتم قريباً بحث القوانين المدنية والجنائية ، وتعديل أصول المحاكمات وتنظيم المحاكم تنظيما تضمن به حقوق المتقاضين ، وتوضع النظامات النيابية موضع الاجراء ، ليتمكن نواب البلاد من معالجة الحالة بأنفسهم واختيار الرجال الصالحين لادارة شئونها . ومن حسن حظ مصر أنه أتيحت لها هذه الفرصة للعمل على النهوض ، فينبغى لها أن تنتهزها وتعمل فى هذا السبيل بعزيمة صادقة . ولقد ذللتم دولتكم الصعاب التى واجهتموها فى مسألة بيع أملاك الدومين ، والمأمول أن تتمكنوا من حل مسألة ديون الفلاحين بما يوفق بين مصالحهم ومصالح الدائنين وأن توفقوا الى حل المشكلات الأخرى تدريجياً ، معتمدين فى ذلك على همة واخلاص الذى هم فى الخدمة الحكومية المصرية من الموظفين الأوروبيين المتصفين بالفطنة والذكاء والخبرة ، ولما كنت أخاطبكم بصفة صديق لا بصفتى الرسمية فأرى أن اختم كتابى هذا بالتنويه بما اتفقنا عليه أثناء مخاطباتنا . وهو ان نفهم الجميع ، أن نظام الحكم الذى ستضعونه بمساعدة حكومة جلالة الملكة ، سيكون ثابتاً وطيد الاركان ولا سيما أن اللورد جرانفل ، أعرب غير مرة عن ثقته بالجناب الخديوى وصدق رغبته فى أن تكون الحكومة الخديوية قائمة على قواعد ثابته ، وهذا ما يدعو الذين ألقيت اليهم مقاليد الأمر من رجال مصر ، الى الثقة بمساعدة الأمة الانجليزية برمتها لهم فى

مهمتهم الوطنية . زد على ذلك أن أوروبا بجملتها ، وقفت ترقب مجرى الأحوال فى مصر ، وهى راغبة أشد رغبة فى أن تقترن مساعيكم بالنجاح التام

« وهذا مايبعث على الرجاء بقرب موافقتها على إبطال إعفاء الأجانب من الرسوم والعوائد . وانى أغتنم هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن أجمل عواطف مودتى وصداقتى »

جواب شريف باشا فى أول مايو سنة ١٨٨٣

فرد عليه شريف باشا بالخطاب التالى :—

« لقد أردتم قبل أن تغادروا القطر المصرى أن تعربوا لى ولزملائى عن حسن ظنكم بنا وثقتكم باخلاصنا فى العمل اثناء قيامنا بتنفيذ لائحتنا الوطنية التى شاركتمونا فيها وهو ما نشكركم عليه كل الشكر

« إن ما تضمنه تقريركم من الآراء السديدة والنصائح الحكيمة ، إنما يرجع الفضل فيه إليكم، ولم يكن ليتاح لنا أن نأخذ على عاتقنا مهمة السير فى سبيل الاصلاح، لولا مؤازرتكم لنا واهتمامكم بعملنا على وجه مقرون بالحكمة وكرم الأخلاق. ولما كان العدل أساس كل نظام ولا قيام للعمران من دونه ، صرفت الحكومة المصرية جل اهتمامها لتأييده وبث فوائده ، وقد أوشكت أن تشرع فى تطبيق القوانين التى اعدت لتسيير المحاكم على منوال يتفق مع احتياجات البلاد وتقاليدها . ورأت أن تشرع فى تطبيق الأحكام الدستورية الحرة عملا بمقاصد الجناب العالى الخديوى وأغراضه النبيلة ، فأصدرت اليوم بمقتضى ارادته السامية قانوناً أساسياً نرجو أن يكون فاتحة عصر جديد فى تاريخ هذه البلاد، فيتمتع أبناؤها بحق اختيار الرجال الصالحين لادارة شئونها والسهر على مصالحها وصون مرافقها ... والأمل وطيد بأن لا ينقضى عام على الشروع بالعمل فى سبيل الاصلاح، حتى تتحقق جميع الأمانى القومية طبقاً لما تقتضيه أحكام الدستور ، الذى لنا من حسن رعاية الجناب الخديوى ومكارم أخلاقه ، ما يضمن تنفيذه على وجه ملائم لمصلحة البلاد وأنا وزملائى، لا نتأخر عن بذل المساعدة اللازمة فى هذا السبيل، معتمدين فى عملنا على معونة وتأييد الأمة الانجليزية وحكومة جلالة الملكة لنا ، تأييداً صادقاً مقروناً بالنزاهة والتجرد وكرم الأخلاق، ومؤملين أن نجد من تعقل الأمة وترويها ما يمكننا من النجاح فى مهمتنا الشاقة الدقيقة

« وبالجملة فأنا وزملائى نذكر لكم بمزيد الشكر ما بذلتم من الهمة فى مساعدتنا على

إنشاء قواعد الاصلاح ، ووضع حد لعهد الاضطرابات وارشادنا إلى العلاج الشافى لأدواء البلاد

« كما انى سأحتفظ بالعلاقات الودية التى نشأت بيننا فى أثناء اشتغالنا بقضية وطنى الكبرى ، التى أعد اشتراكى فى العمل لها مع رجل جليل القدر نظيركم مشرفاً لى ورافعاً قدرى . »

اللورد نورثبروك ومهمته . فى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وصلت الدارعة (أيزيس) الانجليزية الى ميناء الاسكندرية مقلة اللورد نورثبروك واللورد ولسلى ، فأطلق كل من مركب محمد على المصرى والدارعة (انفنسيبل) الانجليزية تسعة عشر مدفعاً ، ثم صعد إليها نوبار باشا والسير افلن بارنج ومحافظ الثغر ووكيل البحرية وزبير باشا رحمت فقابلوهما محيين باسم الحكومة المصرية ، ثم عادوا الى البر وتركوهما يتناولان الغذاء . وفى الساعة الثالثة من بعد الظهر أطلقت المدافع معلنة نزول اللورد الذى ركب ونوبار باشا والمستر أجرتون عربة وركب الجنرال ولسلى والسير بارنج عربة أخرى ، وكانت العساكر الانجليزية مشاة وركباناً مصطفة من الترسانة الى المحطة وأحاطت شرذمة من البوليس المصرى عربة اللورد نورثبروك من الجانبين والأمام والخلف ، وتبعتهم عربة الجنرال ولسلى فأحاطت بها خيالة الانكليز شاهرة سيوفها ، ثم مرت بقية العربات وفيها كثير من الأعيان والضباط الانجليز الذين أتوا للتحية وكانت الأهالى مصطفة على جانبى الطريق ، وكان بالمحطة طائفة من الجنود الانجليزية لحيته عند وصوله ثم بارح القطار الخاص الاسكندرية الى العاصمة فوصلها فى الساعة الثامنة مساء حيث كان فى استقبال اللورد ذو الفقار باشا نائباً عن الحضرة الخديوية وكبار موظفى الحكومة والضباط الانجليز ، وبعد التعارف استقل اللورد العربة الخديوية ومعه السير بارنج متوجهين الى قنصلية بريطانيا العامة حيث نزل ضيفاً

وكان يرافق اللورد غير من ذكر سكرتيره الخاص ومحمد سميع الله خان القاضى الهندى الذى استدعاه اللورد ليساعده فى مهمته

وفى يوم ١٠ سبتمبر ذهب اللورد نورثبروك ومعه السير افلن بارنج لزيارة الخديو بسراى عابدين وقد كان فى رحبتها فرقة من الحرس الخديوى وطائفة من أمراء العسكرية لتأدية التحية ، واستقبلهما الخديو مع كبار رجال حاشيته ونوبار باشا وصعدوا بهما الى قاعة الاستقبال الكبرى حيث رحب سموه بقدوم اللورد وقدمت للجميع

على حسب العادة المألوفة عند زيارة ممثلي الدول العظمى — « الشبكات » ثم القهوة . وقدم اللورد للخديو خطاباً من اللورد جرانفل ومرسوم اعتماد تعيينه من الملكة معتمداً سامياً لها بمصر . ومما جاء بخطاب جرانفل أنه نظراً لصداقة جلالة الملكة لسموه ورغبتها فى خير مصر ، فقد اختارت اللورد نورثبروك ليكون معتمداً سامياً لها بمصر وليتخابر مع سموه فيما يلزم عمله تنفيذاً لرغبة جلالتها

وأما مرسوم الملكة له فنصه :

« نحن فيكتوريا — بنعمة الله ملكة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلنده وأمبراطورة الهند الخ الى ابن خالنا المؤتمن المحبوب ومستشارنا الخاص توماس جورج أيرل أوف نورثبروك الأمير القائد الحامل لنجمة الهند . . . . . . أنه لما كانت مصر محاطة بالمشاكل المستصعب حلها جداً خصوصاً مايتعلق فيها بالمالية ، وقد عرفتك جديراً بالصداقة والأمانة واصالة الرأى، فقد سميناك وعيناك وثبتناك ونعينك ونثبتك معتمدنا السامى لتذهب الى مصر وتجمع المعلومات والملاحظات التى تقضى بلزومها، وتقدم ذلك الى حكومة جلالتنا مع ما يجب إبداؤه من النصائح التى تعود على الحكومة المصرية بالفائدة وقد أعطيناك وخولناك بأمرنا هذا النفوذ المطلق لاجراء مأموريتك فى تلك الديار واقتضت إرادتنا أن تراجعنا بواسطة أحد كاتمى أسرارنا بكل ما يمكنك الاحاطة به من أحوال البلاد وما يجب التشبث به من المطالب والتوصيات ولذلك قد وقعنا على أمرنا هذا بيدنا الملوكية » .

« صدر فى بلاطنا الملكى فى أوزبورن فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ ميلادية وفى السنة ٤٨ من ملكنا — بأمر جلالتها : جرانفل »

فقابل الخديو خطاب الملكة بالشكر على عنايتها بشئون مصر . وبعد انتهاء الزيارة انصرفا شاكرين . ثم رد سموه لنورثبروك الزيارة فى اليوم نفسه

وقد تبودلت الزيارات بين اللورد والنظار وكبار الموظفين من انجليز ووطنيين وفى يوم ١٩ سبتمبر مساء أقام الخديو له ولولسلى مأدبة فى سراى عابدين وبعد انتهائها أطلقت الالعاب النارية فى ميدان عابدين

وفى يوم ١٠ منه زار اللورد ومعه القاضى سميع الله خان محكمة استئناف مصر وحضرا جلستها، وبعد ذلك زار إدارة البوليس والسجون فسر من حسن النظام وأثنى على همة القائمين به، كما زار أيضاً ديوان المحافظة، وكان يرافقه غير سكرتيره السير افلن بارنج وسافر اللورد إلى الاسكندرية وتفقد جميع المصالح الحكومية بها ، ثم بارحها فى

يوم ٢٦ سبتمبر قاصداً العاصمة معرجاً فى طريقه على كفر الزيات حيث زار محالج الأقطان لشركة سينادينو رالى ، كما نزل فى طنطا وزار مستشفياتها ومدارسها والمقام الأحمدى والسجن، فسر جداً من نظامه ونظافته خصوصاً وأن زيارته كانت مفاجئة . وبعد ذلك زار أيضاً كثيراً من عواصم مديريات الوجه البحرى

وكان اللورد قد طلب حضور المديرين وكبار عمد البلاد إلى مقره ، فكانوا يحضرون تباعاً فيناقشهم ويستفهم منهم عن الشئون التى تهمه ، وكان سكرتيره يدون كل المحادثات . كما قابل فى يوم أول أكتوبر معتمد ملك الحبشة وتحادث معه ملياً فى بعض العلاقات التى بينها وبين مصر

وقد قام اللورد بسياحة فى الوجه القبلى على اليخت الخديوى (زينة البحرين) الذى خصصه الخديو له فزار المصالح الحكومية كما تحادث مع كبار القوم ، وكان معه سكرتيره وسميع الله خان ومستر جبسون مدير مصلحة التاريع (المساحة) . وعاد إلى القاهرة فى يوم ١٦ أكتوبر حيث كان فى استقباله ذو الفقار باشا نائباً عن الخديو

وفى صباح يوم ٢٤ أكتوبر زار الخديو زيارة الوداع ورد سموه له الزيارة . وعند الظهر أقيمت بسراى عابدين مأدبة غداء له دعى إليها بومون قومندان الدارعة (ايزيس) ثم بارح العاصمة فى المساء قاصداً الاسكندرية ، فحيته الجنود الانكليزية والمصرية عند قيام القطار ووصل إلى الاسكندرية وتوجه توا إلى الدارعة (ايزيس) التى حضر عليها وبارح الديار المصرية فى صبيحة يوم ٢٥ أكتوبر

وقد أرسل اللورد نورثبروك تقريرين الى اللورد جرانفل ، أحدهما عن المشكلة المالية والثانى عن المسائل الادارية والاقتصادية ، فاقترح إزاء المشكلة المالية أن يعقد قرض بضمانة الحكومة البريطانية قدره ٥ مليون جنيه بفائدة ٣ ½ ٪ وأن تخفض فائدة الدين الموحد وسندات الدائرة السنية بمقدار ½ ٪ وأن تؤجل تأدية أقساط الاستهلاك وأن تباع أراضى الدائرة السنية والدومين وأن تفرض الضرائب على الأجانب وأن ينقص من ضرائب الأراضى[1] مبلغ ٤٥٠ ألف جنيه وتبلغ هذه الضرائب ٥٫١١٨٫٠٠٠ جنيهاً فأصبح ٤٫٦٦٨٫٠٠٠ جنيهاً وأن تخفض فائدة أسهم قناة السويس من ٥ الى ٣ ٪

(١) أن مسألة الضرائب لم تخفض وبقيت على ما هى عليه

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٤ قدم تقريره الأدارى الاقتصادى وقد جاء فى مقدمته : —

« إنى لا أدعى أنى استطعت فى غضون إقامتى بمصر المدة القصيرة الأجل الوقوف على حالتها تماماً ، ولهذا أرجو ان لا تؤخذ آرائى بصددها قضية مسلمة . بيد أنى أقول إننى فى تلك الاثناء استطلعت آراء أكثر الرجال الانجليز ذوى المقدرة الذين تولوا وظائف عليا بمصر، وجمعت معلومات جمة من المصريين ، على اختلاف أجناسهم وتباين درجاتهم وطبقاتهم ، وتلك ما أعول عليها فيما ترونه بتقريرى هذا »

ومما جاء فىهذا التقرير أنه علم أن حالة المزارعين المصريين ليست فى فقر مدقع بل يرى أن أسباب المعيشة متوفرة لديهم ، وأن حالتهم أحسن بكثير من حالة المزارعين فى بعض أنحاء الهند ، وهذا يرجع إلى خصوبة الأراضى المصرية

أما بخصوص الديون فان أغلب أهالى الوجه البحرى واقعون فيها وأهالى الوجه القبلى بلا استثناء ، وأن ديونه تفوق تلك التى على الوجه البحرى ، فى حين أن الأموال العشورية التىعلى هذا القسم أقل بكثير من التى على القسم الآخر ، وليست هذه الديون ناشئة عن ثقل الضرائب ، ولكن ترجع إلى كثرة اختلاس محصلى الأموال فى الزمن السالف . ومن أهم الأسباب أيضاً إفراط الفلاحين فى الزواج والاسراف فى النفقات . كما كانت مسألة استدانة الفلاح على أرضه بسهولة من أهم الأسباب لكثرة الديون . غير أن تخفيض الضرائب وعمل مشروعات للرى حتى تقل نفقة الزراعة مما يساعد على تخفيض هذه الديون وتحسين حالة الفلاح

ويرى أنه لو وضعت الحكومة قانوناً للسلفيات وحصلت الضرائب وقت بيع المحصولات حين يوجد المال مع الفلاح لتحسنت الحالة

أما شعور الأهالى نحو الحكومة والقائمين بالحكم فحسن، كما أنه يعتقد أنه لا يوجد بين المصريين من يشعر بأقل ميل للمهدى وأنهم يعدونه دجالا منافقاً، وأنهذا الشعور يزداد لو اتخذت الطرق اللازمة لأبطال مسألة العونة التى يسعى الخديو الآن بكل جهده فى أبطالها

ويشهد أن المديرين والمحافظين على جانب من الذكاء ولهم معرفة تامة بأحوال مديرياتهم ومحافظاتهم وشئونها . ولقد بلغه عنهم جميعاً أنهم محترمون جداً وحاصلون على قسط من العلم والمدنية ، ولاحظ أن أكثرهم وصلوا إلى مراتبهم العالية بترقيهم من

الوظائف الصغيرة . غير أن المرءوسين من الموظفين فى الادارة أثبتوا بتصرفاتهم فى ذهن الأهالى أنهم لا يسيرون فى عملهم بالعدل والاستقامة ، وهذا ما لايرى فيه شيئاً من الغرابة اذ أن مرتباتهم قليلة جداً لا تكاد تكفيهم ، وعلى هذا فهم يضطرون الى الاختلاس وقبول الرشوة حتى يتمكنوا من العيش . ويقترح بهذه المناسبة أنه نظراً لأن عدد الكتبة والسعاة وأرباب الوظائف الصغيرة كثير جداً وفوق الحاجة ، فلو نقص هذا العدد إلى الحد المعقول الموافق لحالة العمل وتعدلت المرتبات بهذه النسبة لتحسنت حالتهم ولساروا فى أعمالهم بالاستقامة والأمانة .

هذا فى المدن أما فى الأرياف فادارة الأحكام بها فى يد العمد والمشايخ ، وقد رأى كبار المسئولين عن الحكم فى مصر ان هؤلاء يقومون بأعمالهم بلا مكافأة وأنهم يستحسنون مكافأتهم على ذلك بأن يعفى جزء من أراضيهم من الضرائب ، فهذا مما يشجعهم ويقوى هممهم وهو يوافقهم على ذلك ، كما يرى أن من الواجب النظر فى أمر الخفراء وشئونهم بأن يعطوا مكافأة ولو بسيطة على أعمالهم . فبهذه الطريقة تتحسن حالة الريف ويستتب الأمن والنظام

وقال عن المحاكم الجديدة انها فى مركز غير مفيد فى الوقت الحاضر لعدم وجود قانونين ويرى تحوير محاكمها الجنائية وانقاص أعضائها

وقال عن السجون إنها على جانب كبير من النظام والنظافة إلا أنه ينقصها قانون تشغيل المسجونين الذين لا يمكن تشغيلهم إلا اذا صدرت عليهم الأحكام بالأشغال الشاقة ، وهذا مما دعا الى كثرة الجرائم إذ أن معاقبة المجرمين محصورة فى وضعهم داخل السجون ممتعين بكل أسباب الراحة ، لهذا لم يرتدع المجرمون عن إتيان الجرائم

أما الجيش فقد رأى سمو الخديو رأيا استصوبه اللورد ، وهو أن يختار عدد من المتفوقين من تلامذة المدرسة الحربية ، ويرسلون تدريجياً الى مدرسة (سانت هورست) الانجليزية ليتلقوا العلوم الحربية والعسكرية بها فيمكنهم بعد عودتهم عمل ما هو لازم لتحسين حالة العسكرية بالجيش

وقال إنه لايستطيع أن يشير على حكومة جلالة الملكة بتعيين أجل لاجلاء عساكرها عن القطر المصرى ، لأن هذا متوقف على تقدم حالة الجيش المصرى وشئون البلاد الداخلية

وقد تحقق اللورد أن الحكومة الخديوية تعلم تمام العلم بكل النقائص الادارية وغيرها فى مصر ، وأنها باذلة اقصى جهدها فى تلافيه ولا يسعه إلا الاعجاب بما رأى من تقدم عظيم وإصلاحات مطردة ، فى بلاد كانت خالية نوعاً ما من القوانين وخاضعة للمظالم من قديم الأيام

الغاء المراقبة الثنائية . كانت هذه المراقبة قائمة حتى نشوب الحرب بين الانجليز والعرابيين ، فلما احتلت جنود ولسلى العاصمة وهدأت الأحوال أخذت الحكومة البريطانية فى إدارة شئون البلاد ، وأرادت أن تستأثر بها دون أية دولة أجنبية أخرى ، ولم يكن هناك من منافس لها سوى فرنسا ، فأرادت أن تمحو نفوذها فى مصر فدبرت فكرة الغاء المراقبة الثنائية . وقد كانت الأمة المصرية فى ذلك الوقت حاقدة على هذه المراقبة نظراً لما نتج عنها من فصل كثيرين من الموظفين المصريين والاستعاضة عنهم بانجليز وفرنسيين كما سبق ذكره . لهذا اجتمع الخديو وشريف باشا رئيس النظار والسير ادوارد مالت قنصل جنرال انجلترا فى أوائل أكتوبر ، وتباحثوا فى هذا الموضوع مليا فرؤى الغاء المراقبة واستعاضتها بمستشار مالى ، وكلف الخديو مالت مخاطبة حكومته بهذا الصدد .

وفى ١٤ أكتوبر تخابرت الحكومة الانجليزية مع الحكومة الفرنسية فى شأن ذلك متعللة بأن التدابير التى اتخذتها (الحكومة الانجليزية) لوضع النظام بالقطر المصرى تلقى عليها مسئولية عظيمة ، ولهذا فانها أمرت كلفن المراقب الانجليزى بأن لا يقوم بوظيفته ولا يحضر مجلس النظار

وفى ٢٣ اكتوبر أرسل جرانفل إلى الحكومة الفرنسية يقول إن الحكومة الانجليزية لا تنكر ما أتته المراقبة من الفوائد المادية للقطر المصرى ، بيد أن الحوادث الأخيرة ، أوضحت أن هذه المراقبة لا تخلو من الخلل والاضطراب ، وعليه فالحكومة الانجليزية ترى أن الأجدر العدول تماما عن المراقبة واستبدالها بمستشار مالى أوروبى يعينه الخديو ويحضر مجلس النظار متى دعاه سموه ، وعلى ان لايتدخل فى ادارة البلاد ، وفى الوقت نفسه يصدر الخديو أمراً بالغاء المراقبة الثنائية . ولما أن احتجت الحكومة الفرنسية على الحكومة الانجليزية ردت عليها بأنها لم تقصد إلغاء المراقبة لمجرد إرادتها بل ان سمو الخديو ، بما له من الحق ، طلب إلى وزارتها بالحاح الغاءها

ولما رأت الحكومة الفرنسية أنه لابد من حصول الالغاء طلبت ترضية من انجلترا على ذلك . فأجابها جرانفل أن رياسة صندوق الدين ستكون للعضو الفرنسى مع توسيع اختصاصاته . وكانت رغبة فرنسا من هذه الترضية أن يعين فرنسى فى إحدى نظارات الحكومة المصرية

وفى ٢ نوفمبر أعلن شريف باشا قنصل جنرال فرنسا أن المسيو بريديف ، المراقب الفرنسى الذى خلف دوبلينير ، لايدعى من الآن لحضور جلسات مجلس النظار المصرى ما دام أن زميله الانجليزى لا يحضر هذه الجلسات .

وفى ١١ يناير سنة ١٨٨٣ قدم كلفن استقالته من المراقبة فقبلت . وفى ١٨ منه صدر الأمر العالى بالغاء المراقبة الثنائية . وفى ٢٧ منه بارح القطر المصرى المسيو بريديف المراقب الفرنسى

وأخيرا رفع شريف باشا فى ٦ مارس سنة ١٨٨٣ الخطاب الآتى للجناب الخديوى ونصه : —

« مولاى — تكرمتم سموكم بالتصديق على صورة الأمر العالى الذى تشرفت برفعه الى مقامكم السامى بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٠ الموافق ١٨ جنايوه « يناير » سنة ١٨٨٣ متضمنا إلغاء الأمرين الصادرين فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أحدهما يتعلق منه فى المراقبة والآخر بطيلته . ولقد ساعد حكومتكم السنية على عرض هذا الالغاء رغبتها فى مراعاة خواطر المصريين ، وتثبيت سلطتها . فانه مهما تكن الخدمات التى أتت بها المراقبة ، فقد وضح ان تداخلها الذى تقتضيه فى الأعمال الادارية يعبث كثيراً بأعمال نظارتكم ، وكان من شأنه أن ينقل سلطة الحكومة إلى أيدى موظفين غير مسئولين لا يتعلق تعيينهم أو استبدالهم بسموكم أو بحكومتكم فقط . وفضلا عما هنالك مما يغاير النظام الداخلى ، فان استمرار حضور المراقبين العموميين فى جلسات مجلس النظار ، مهما اعتبرت المسائل التى يبحث فيها ، كانت تخول هذه المصلحة مزية سياسية تتجاوز مقاصد سموكم

ولما كانت حكومتكم السنية ، بعد إزالة هذه المغايرات ، ارتأت من الحكمة أن تتخذ لنا مساعداً أجنبياً يعيننا فى حل المسائل المالية ، فأرجو مولاى أن يعطى لهذا الأوربى ، الذى سيصير موظفاً مصرياً ، لقب **مستشار مالى** يختص بسموكم أمر انتقائه وتعيينه ، ويتعلق بجنابكم العالى توا . ومن ثم فيكون له أن يحضر جلسات مجلس النظار متى دعاه رئيس المجلس ، دون أن تكون له اختصاصات ناظر ، وله أن يتفحص المسائل المالية ويبدى رأيه بشأنها تحت حدود يعينها سموكم . وكيف كان الحال فليس له الحق مطلقاً فى التداخل فى أعمال البلاد الادارية

وإذا صدّق سموكم على ما ارتأته حكومتكم من هذا القبيل فاسمحوا لى وزملائى بأن نعرض على جنابكم العالى عهد وظيفة المستشار المالى إلى السير أوكلند كلفن ، بناء على أن المدة التى قضاها فى درس إيرادات البلاد ومعرفته بنظاماتها المالية ، تؤهلانه لنوال ثقة سموكم وثقة حكومتكم . وانى فى أى الأحوال خادمكم المتواضع الخ .

رئيس مجلس النظار

شريف

وعليه صدر الأمر بتعيين السير اوكلند كلفن مستشاراً مالياً (١)

المشكلة المالية . سبق الكلام عن هذه المشكلة فى تقارير دوفرين ونورثبروك ولقد كانت عناية السير افلن بارنج بها عظيمة

وحصلت مخابرات بين انجلترا والدول بخصوصها ، وكانت فرنسا تضع العراقيل لمناوأة انجلترا رغبة منها فى أخذ تعويض عن إبعادها عن إدارة مصر التى استأثرت بها انجلترا

قضية صندوق الدين ضد الحكومة . ومن ذلك ان الخزانة المصرية نقصت إيراداتها حتى صرح المستر ادجار فنسان المستشار المالى أنه فى دفعتين متواليتين فى سنة ١٨٨٤ كان ينقص الخزانة مبلغ خمسة آلاف جنيه لدفع المطلوب منها

وعند ما رأت الحكومة المصرية الصعوبات لتحصيل الأموال نقداً ، اتفقت مع البنك العمومى المصرى وبنك الكريدى ليونيه على أخذ مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه انجليزى نظير ان تبيع لهما الغلال الواردة من الصعيد بدل المال وقدرها ٤٠٠ ألف أردب تقريباً. ويكون للبنكين ٥ ٪ فائدة على المبلغ المذكور ، ونصف فى المائة عمولة ، ونصف فى المائة سمسرة فى البيع . وحفظت الحكومة لنفسها حق التصرف فى بيع هذه الغلال فى الأوقات بالأسعار التى تلائمها . وفى شهر أغسطس باعت الحكومة ما لديها بسعر الأردب من القمح ٦٢ قرشاً ومن الفول ٧٩ قرشاً ومن الشعير ٤٥ قرشاً ومن العدس ٧٠ قرشاً . وهاته الأسعار بما فيها مصاريف النقل إلى الاسكندرية . وبلغ جملة ثمن المحصول الذى تسلمته حتى ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٤ ١٢٠ مليما ٢٢٨٤٠٠ جنيه مصرى . أما مديرية أسيوط فنظراً لأن كل المتحصل من إيراداتها يورد لصندوق الدين فقد جعلت أسعار محصولاتها بعد خصم مصاريف النقل ٥٨ قرشاً للقمح و ٦٩ قرشاً للفول و ٣٧ قرشاً للشعير و ٦٠ قرشاً للعدس

لذلك نصح بارنج بايقاف دفع الكوبون المخصص للديون فصدر المرسوم الخديوى أن تذهب كافة الايرادات المخصصة لا إلى صندوق الدين بل إلى نظارة المالية . وأجل استهلاك الدين تخفيفاً للاثقال المالية وتمكيناً من قيام الحكومة بتعهداتها أولى من توقيف رواتب الموظفين . وكانت النتيجة ان استولت الحكومة على مبلغ ٥٢٠ ألف جنيه من حساب صندوق الدين ، فأوعزت فرنسا إلى مندوبها فيه برفع قضية أمام المحاكم

---

(١) وقد خلفه السير ادجار فنسان فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وكان قد وصل مصر في يوم ٣ منه

المختلطة على هذا التصرف الذى هو ضد قانون التصفية ، فوافق باقى أعضائه ما عدا العضو الانجليزى . فرفعت الدعوى فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ وبعد تأجيلات صدر الحكم فى ٩ ديسمبر باخراج نوبار باشا من الدعوى ، وان يدفع مصطفى باشا فهمى ناظر المالية ، ومصطفى باشا صبحى مدير الغربية ، واحمد بك شكرى مدير المنوفية ، ومحرز بك مدير البحيرة ، ومحمد باشا زكى مديرأسيوط ، والمستر كاليار مدير عموم الجمارك ، وعلى باشا رضا ، والمسيو لومزيربيه مدير السكة الحديد ، بطريق تضامنهم جميعاً مع الحكومة المصرية مبلغاً قدره ٥٢٠ ألف جنيه إلى خزينة صندوق الدين كل بما يخصه . وكذلك حكمت المحكمة عليهم بأن يدفعوا الفوائد باعتبار ٧ ٪ سنوياً من تاريخ دفع المبالغ بغير وجه حق إلى خزينة المالية إلى حين ارجاعها مع المصاريف . فاستأنفت الحكومة المصرية هذا الحكم

هذه كانت احدى العراقيل التى وضعتها فرنسا فى سبيل انجلترا بمصر ، رغم ان الدول كانت قد اتفقت على عقد مؤتمر بلندره للنظر فى حل المشكلة المالية المصرية بناء على دعوة وجهها اللورد جرانفل فى ١٩ ابريل للنظر فى المشكلة المالية المصرية وتعديل قانون التصفية ، وكان قد عقد فعلا تحت رياسة اللورد جرانفل ، وبدأ عمله من يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٤ وبعد مناقشات طويلة ومباحثات شاقة ورغم العراقيل التى كانت تضعها فرنسا لتعطيل سيره فقد انتهى الامر بالتوقيع فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ على الوفاق المالى المصرى من الدولة العثمانية وألمانيا واستراليا وفرنسا وانجلترا وروسيا وإيطاليا . واشترط انه إذا مضت ثلاث سنوات على مصر من تاريخ قرار المؤتمر ولم يزل إرتباكها بل استمرت معرضة لخطر الافلاس تشكل لجنة دولية مالية لتنظر فى المسألة وترفع أيدى الانجليز عن العمل

ويقضى الوفاق المالى بما يأتى : —

(أولا) عمل قرض من بيت روتشيلد بضمانة الدول كلها قيمته الاسمية ٩ مليون جنيه انجليزى (٨٫٧٧٥٫٠٠٠) جنيه مصرى بفائدة ٣½ ٪ . يدفع من هذا المبلغ : —
— ا — ٢٫٦٥٧٫٠٠٠ جنيه مصرى قيمة عجز الميزانية سنة ٨٨٤ والسنين التى سلفتها .
— ب — ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه قيمة ما يتوقع من العجز فى ميزانية سنة ١٨٨٥ .
— ج — ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه لأعمال الرى — د — ٥٥٠٫٠٠٠ جنيه تعويضات لأجل إلغاء بعض رواتب التقاعد — هـ — ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه أموال احتياطية لخدمة الخزينة .

ويدفع من هذا القرض أيضاً تعويضات حوادث الاسكندرية ، وما يتبقى يستهلك من أصل الدين بشراء سندات بقيمتها (ثانياً) جعل فائدة لهذا الدين مبلغ ٣٠٧١٢٥ جنيها مصريا (ثالثاً) يفضل هذا القرض على ما سواه من الديون (رابعاً) لا يجوز عمل أى ضريبة على السندات التى تصدر بهذا القرض (خامساً) إلغاء شرط قانون التصفية الخاص بالتصرف فى الزائد من الايرادات ويستعاض عنه بآخر يقضى بأن عجز الميزانية الحرة يعطى من الايرادات المخصصة ، وأن تقسم الزيادة العامة قسمين ، قسم يذهب لصندوق الدين والآخر أى الايرادات الحرة ، للحكومة المصرية . ولكى ينفذ هذا الشرط على حقيقته حددت الدول نفقات إدارة البلاد تحديداً دائماً بمبلغ ٥٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيه مصرى سنوياً . وعلى ذلك أباح الاتفاق للحكومة المصرية — كمعونة مالية أخرى — حق بيع أراضى الدائرة السنية والدومين والمفاوضة فى فرض الضرائب على الأجانب (سادساً) حجز ٥ ٪ من كوبونات الدين لمدة سنتين (سابعاً) تأجيل دفع أقساط الاستهلاك المستحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك (ثامناً) لا تكون ضمانة هذا القرض سبباً فى تدخل الدول فى ادارة شئون مصر

ومن الاحتياطات التى اتخذت لتخفيف قرض روتشيلد أن تقرر استبدال المعاشات بأراض أميرية ، سواء كانت من أراضى الدومين أو الأملاك الحرة ، وتضرب على الأراضى المعطاة فى نظير المعاش أموال أميرية تستخلصها فى كل سنة . وتقتصد المرتبات المعينة لمستخدمى قلم المعاشات

وكان الخديو اسماعيل طلب الى الحكومة المصرية أن تدفع له مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات المصرية نظير الأموال التى أنفقها على الأراضى التى تخلى عنها للحكومة المصرية ، والمرتب المستمر الذى تقرر له ودفع المتأخرات المستحقة له ومكافأة مالية على تركه للحكومة بقية الأراضى والسرايات والمفروشات والأمتعة الثمينة التى استولت عليها سنة ١٨٨٠ ولم تذكر فى حساب سنة ١٨٧٩ ، وكذلك تسوية مسألة المواشى التى استولت عليها أيضاً وحساب أراضى الدائرة السنية من سنة ١٨٧٨ الى سنة ١٨٨٠ . فنظرت الحكومة فى هذه الطلبات وانتهت بتسويتها بدفع مبلغ سنوى له نظير ذلك

وقد تبين من الكشوف الرسمية التى قدمت فى ٤ يناير سنة ١٨٨٥ أن رأس مال الدين الموحد الذى كان فى ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٤ هو مبلغ ٥٥٫٩٩٢٫٤٤٠ جنيها انجليزيا قد انخفض بعد الاستهلاك الذى تم إجراؤه عن قسط نوفمبر الماضى الى

٥٥٫٩٩١٫٣٢٠ جنيها انجليزيا وفائدته التى تستحق فى أول مايو سنة ١٨٨٥ مبلغ ١٫١١٩٫٨٢٦ جنيه انجليزى و ٨ شلنات .

وهاك بيانا عن حالة التصفية فى يوم ٩ أبريل سنة ١٨٨٥ رفعه ناظر المالية الى الجناب الخديوى فظهر منه أن الدين السائر الذى كان فى ختام سنة ١٨٧٩ (أثناء عملية الجرد) مبلغ ١٢٫٠٦٠٫٨٧٤ جنيه وفى ختام سنة ١٨٨١ ١٢٫٨٨٤٫٨٥٩ وفى ختام سنة ١٨٨٤ ١٣٫٤١١٫٥١٩ جنيه وذلك على أثر إقامة بعض الدعاوى المرفوعة ضد الحكومة والتى لم تكن قد نظرت حين إجراء عملية التصفية أوعلى أثر قرارات خصوصية بشأن تسوية بعض ديون أو اختلافات من تحرى سندات بعض الديون وغير ذلك

أما مجمل الديون التى صار سدادها سواء من بقايا الضرائب أو ديون الحكومة على الدائنين أو سندات أو نقود فيبلغ لغاية ديسمبر سنة ١٨٨٤ ١٣٫٢٢٤٫١٩٠ جنيها فيكون الباقى من الديون تحت السداد لغاية التاريخ المذكور ١٨٧٫٣٢٩ جنيها هذا عدا بعض دعاوى لاتزال مرفوعة ضد الحكومة وهى مما لا يمكن تقدير قيمتها ولو بالتقريب .

أما أموال التصفية فكانت فى آخر ديسمبر سنة ١٨٨٤ ٣٨٢٫٣٦٠ جنيه انجليزى و ٨ شلنات اسمية عن سندات الدين الممتاز تبلغ قيمتها الفعلية (على معدل $87\frac{5}{8}$) ٣٧٢٫٨٠١ جنيه مصرى ومن ٢١٢٫٥٢٠ جنيه انجليزى اسمية عن سندات الدين الموحد تبلغ قيمتها الفعلية (على معدل $65\frac{5}{8}$) ١٣١٫٨٣٥ جنيه مصرى ومن ١٢٨٫٢٦٠ جنيها مصريا عن رصيد حساب جار مع نظارة المالية فجملة ذلك يبلغ ٦٣٢٫٨٩٧ جنيها مصريا

تهديد فرنسا بقطع علاقاتها بمصر . من يوم أن احتلت انجلترا مصر وانفردت بادارة شئونها وفرنسا توجه الانتقاد والطعن على أعمالها وتتحين الفرص للتشنيع بها ، اذ كان غرضها أن يكون لها حظ فى الادارة المصرية ، فلما لم تمكنها انجلترا من ذلك حنق الفرنسيون على الانجليز خصوصاً بعد مسألة الغاء المراقبة الثنائية ، وكان من أهم أدوات توجيه الطعون والانتقادات جريدة البوسفور ايجبشيان الفرنسية

فلما أن كان يوم ٥ أبريل سنة ١٨٨٥ نشرت هذه الجريدة فى قسمها العربى منشور من المهدى مثيراً للخواطر . ولم يكتف مدير الجريدة بذلك بل أرسل كمية كبيرة من هذا العدد إلى داخل البلاد لتوزيعها مجانا ، فلم تجد الحكومة مبرراً لوقوفها مكتوفة اليدين أمام هذا الأمر ، فاتخذت بواسطة البوليس وبموافقة قنصل جنرال انجلترا الاجراءات اللازمة نحو تعطيلها ، فأبلغت ذلك إلى قنصل جنرال فرنسا لأرسال مندوب من قبله

لحضور التنفيذ فى مساء يوم ٨ أبريل فاحتج على ذلك ، ولكن لم يجد احتجاجه فقد توجهت قوة من البوليس أغلبها من الأوروبيين إلى مطبعة الجريدة لقفلها ، وكان بادارة الجريدة وكيل القنصلية الفرنسية فى مصر ، فقصد البوليس توا إلى محل المطبعة وكسر أحد أبوابها بأمر فنك بك قومندان قوة بوليس مصر ودخل اليها وأخرج العمال وسأل صاحبها الخروج فأبى واحتج على ذلك . ولما علم وكيل القنصلية الفرنسية بذلك خرج من محل الادارة وتوجه إلى محل المطبعة وأراد الدخول فمنعه البوليس وأهانه بأن دفعه إلى الوراء ، وأمر الضابط عساكره بحشو بنادقهم ، فعاد وكيل القنصلية إلى الادارة وكتب تقريراً وافياً عما رآه كى يرفعه إلى حكومته . ولكن رغم كل ذلك فقد قفلت المطبعة وختمت بالشمع الأحمر وتركت قوة من البوليس لحراستها . وكنت أسير بالصدفة فى تلك الجهة فى ذلك اليوم فشاهدت جمهوراً كبيراً من الأوربيين ، وخصوصاً الفرنسيين ، اجتمعوا لمشاهدة هذا الحادث وكثير منهم كان يحمل نوبار باشا رئيس النظار تبعية ذلك ، ومنهم من زعم أن هذا الحادث ربما سبَّب فى سقوط نظارته

ولما أن بلغ متولى أعمال القنصلية الفرنسية حكومته ذلك أرسل دوفريسنييه اليه فى ١٨ أبريل أوامر مشددة يأمره فيها بالذهاب حالا إلى الجناب الخديوى ونوبار باشا لتبليغهما طلباته التى منها : رفت المأمورين الذين دخلوا محل البسفور رغماً عن احتجاج القنصلية ، ثم فتح المطبعة بلا شرط . وقد ختمت الطلبات بما يأتى : — (بلغوا الحكومة المصرية طلباتى هذه رسميا واطلبوا منها الجواب السريع فاذا ترددت فى إجابة الطلب فالحكومة الفرنسية ستتخذ الاجراءات اللازمة لتكفل نوال مطالبها إذ أنها لا تقبل أن تمس حقوقها مطلقاً)

فتوجه إلى سراى عابدين وأبلغ الخديو ذلك ، ثم إلى نظارة الخارجية فلم يقابله نوبار باشا بحجة أن وقته لايسمح باستقباله لاشتغاله بأمور هامة ! وقابله تيجران باشا وكيل النظارة . ولكن لما أن علم نوبار بما جاء بتعليمات دوفريسنييه طلب من متولى أعمال القنصلية مهلة ثمانية وأربعين ساعة لاعطائه الجواب .

ولقد أثار هذا الموضوع أعضاء مجلس العموم بانجلترا فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٥ أعلن جلادستون أن المخابرات بهذا الصدد جارية بينه وبين فرنسا وأن انجلترا تود من مصر أن تنهج منهج العدل ، وأنه يعتقد بأن حكومة مصر سوف لا تخرج عن هذا المبدأ . كما اعترف بمسئولية انجلترا أيضا عن هذا الحادث

وفى يوم ١٩ ابريل (أى بعد انقضاء المهلة) توجه نوبار باشا الى قنصلية فرنسا وتقابل مع المسيو تيللانديه القائم بأعمالها ليقدم جواب الحكومة المصرية راجيا منه أن يبلغ مسيو دوفريسنييه رغبة الحكومة فى أن يفسح لها أجلا آخر مدة عشرة أيام يتمكن فى خلالها من مخابرة الدولة العلية ، إذ أن المسألة تتعلق بالامتيازات الدولية ومع الحكومة الانجليزية تلقاء مركزها الحالى . فأجاب بأنه لم يكن ينتظر منه مثل هذا الرد فى آخر دقيقة وأن تبليغ حكومته رغبة الحكومة المصرية لا يجدى نفعاً إذأن جوابها سيكون بالرفض بلا جدال ، ولدى من تعليمات حكومتى ما يخولنى أن أقول ما قلت . ومع كل ذلك فسأنقل طلبكم لها تلغرافياً لأبرهن لكم على شدة إخلاصى . غير أننى على ثقة أن الرد سيكون سلباً ، إذ أن الدولة العلية لا دخل لها فى أعمال مصر الداخلية ، وانجلترا لا مصلحة لها فى المسألة التى نحن بصددها . فأخبره نوبار باشا بأنه كتب الى الباب العالى بهذا الشأن . وقال له : — أرجوك أن تبلغ طلبى الى وزير خارجيتكم . وبعد مبارحته القنصلية أبرق الى الدولة العثمانية يستشيرها فى المسألة ، كما أبرق تيللانديه الى حكومته بما دار بينه وبين نوبار باشا فتلقى الرد بالرفض . وسأله الحصول على جواب نهائى لايقبل التردد قبل الساعة الرابعة من مساء يوم ٢١ ابريل . وفى صبيحة هذا اليوم قابل تيللانديه نوبار وأخبره بما كان . وعند الساعة الرابعة زار نوبار باشا القنصلية الفرنسية وأخبر تيللانديه أنه تلقى تلغرافا من الباب العالى أنه قد صدرت الأوامر للسفير العثمانى بباريس بمخابرة المسيو دوفريسنييه ، وعليه لا يمكننى أن أتم شيئاً فأجابه المسيو تيللانديه بأنه لايعرف ذلك بل رفضه باسم فرنسا . فقال له نوبار باشا : — ليس ذلك بحجة حتى ترفضه بل حقوق . فرد عليه بأن فرنسا لا تعترف للباب العالى بالتدخل فى مثل هذه المسائل الداخلية . وانصرف نوبار باشا فأبرق ثانية الى الباب العالى بملخص المحادثة . وكتب تيللانديه بدوره الى حكومته يطلعها على جملة المسألة ظاهرها وخافيها

وفى يوم ٢٤ ابريل توجه تيللانديه الى سمو الخديو ، ثم الى نوبار باشا وترك لكل منهما نسخة من التعليمات الجديدة الواردة اليه من حكومته بالمضمون الآتى : — « بما أن حكومة مصر أبت أن تعامل فرنسا بما يقابل خدماتها العديدة لها ورفضت انفاذ ما سألته منها ، فالرجاء من جنابكم أن تبلغوا تعليماتى هذه إلى سمو الخديو ودولتلو نوبار باشا وتعلموهما أن دولة فرنسا تمتنع من الآن عن تسهيل أى أمر يتعلق بمصر وقد أوقفت الوفاق المالى ، ثم مسألة ضرب الضرائب على رعاياها ، وأمرت أيضاً باستئناف دعوى صندوق الدين ضد الحكومة المصرية ، ولم تكتف بهذا فقط بل تعلن أيضاً قطع علاقاتها

السياسية مع مصر ، وتأمر وكيلها المسيو تيللاندييه بعد تبليغ ذلك للحكومة أن يبارح القطر المصرى والعودة حالا الى باريس » ويقول أيضا : — « إن دولة فرنسا لديها من المعدات التى تكفل حصولها على حقوقها واحترام مركزها ورعاية حريتها وانفاذ مطالبها . هذا وفى الوقت نفسه اقرأ تلغرافى هذا على زملائك قناصل الدول » ثم زار قناصل الدول وبلغهم ذلك ولما أن شاع فى العاصمة خبر سفره زاره بعض القناصل وأعيان الأجانب .

ولقد اشتد الموضوع تحرجا حتى انه كانت بمياه الاسكندرية بارجة حربية فرنسية فبارحت الميناء قبل شروق يوم ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٥ الموافق عيد جلوس الخديو كى تتخلص من أداء واجب التحية باطلاق المدافع كالعادة ، ورغم الحاح بارنج على تيلاندييه بتأجيل سفره فقد بارح العاصمة فى يوم ٢٦ ابريل إلى الاسكندرية لانتظار أوامر دولته بها ، وكان يودعه بالمحطة الجالية الفرنسية وقناصل الدول ما عدا قنصلى انجلترا وإيطاليا

وفى هذه الاثناء عرضت الحكومة الانجليزية على الحكومة الفرنسية ترضيات مهمة على شرط تأخير اصدار جريدة البسفور حتى يتم الاتفاق على قانون المطبوعات الذى شرعت الحكومة المصرية فى سنه ، أما فرنسا فقد رفضت على ما قيل كل اشتراط فى هذا الصدد

بعد ذلك استمرت المخابرات بين فرنسا وانجلترا فى هذا الشأن إلى أن تم الاتفاق على فتح المطبعة واعتذار الحكومة المصرية . ففى يوم ٢ مايوسنة ١٨٨٥ رجع تيلاندييه إلى القاهرة فاستقبله فى المحطة جم غفير من الفرنسيين وزاره قناصل الدول مهنئين بعودته . وفى اليوم التالى زاره نوبار باشا بالملابس الرسمية فاستقبله بالقنصلية ومعه قومندان البارجة الحربية الموجودة بالاسكندرية وقنصل فرنسا بالاسكندرية وكذلك المسيو تاليه نائب القنصلية بملابسهم الرسمية فأبدى نوبار باشا عبارات الأسف عما قد حصل من قطع العلاقات واعتذر عن أمره بقفل المطبعة ، ثم نزل فتوجه إلى سراى عابدين وأخبر الخديو باعادة الصلات بين فرنسا ومصر ، وبعد ذلك توجه تيلاندييه إلى السراى وكان وراء عربته ثلاث عربات أخرى بها جماعة من الفرنسيين ليروا ما سيكون فى كيفية استقباله . ولما أن وصلت العربة أمام السلاملك وقف له بقره قول الحرس الخديوى تعظيما . وقد تبودلت بينه وبين الخديو عبارات المجاملة . وبعد

خروجه أرسل تلغرافاً إلى قناصل فرنسا بباقى مدن القطر برفع العلم الفرنسى فوق دور قنصلياتهم عند الظهر تماماً

وبعد ظهر هذا اليوم ذهب مندوبا القنصل الجنرال وقنصلها إلى مطبعة سرير التى تطبع فيها البسفور وكان فى انتظارهما عبد الله بك صقر رئيس قلم أفرنكى البوليس المصرى فتقدم إلى الباب وفك الاختام ثم انسحب بعد أن سلم المطبعة إلى المندوبين

أما جريدة البسفور فقد استأنفت ظهورها يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٥

وبعدئذ أخذت الحكومة المصرية فى المخابرة مع حكومتى فرنسا وانجلترا لاصدار قانون عام للمطبوعات يسرى مفعوله على الجرائد جميعها سواء أكانت مصرية أم أجنبية، وانتهت المخابرات بدون نتيجة، وتقرر رفع القضايا على الجرائد الأجنبية عند مخالفتها أمام المحاكم المختلطة

أعاجيب البسفور ايجبشيان . ومما يجدر ذكره فى ذاك الحين أن ظهرت اعلانات ملصقة على الجدران باللغة الفرنسية . كل اعلان يحتوى على كلمة واحدة مركبة من حرفين أو ثلاثة فقط ، وهى مكتوبة بلون أزرق على ورق أبيض ، وبعدظهورها ست مرات فى ستة أيام تكونت منها جملة معناها : « ها هو سيتكلم » فتحير الناس ، لا سيما وقد علموا أن مثل هذه الاعلانات قد ألصق على شوارع الاسكندرية أيضاً . وبعد ذلك ظهر على الجدران اعلانات على ورق مختلف الألوان مكتوب بها علامة الاستفهام . بحجم كبير وقد كتب تحتها ما ترجمته « هو من ؟ » أى من الذى سيتكلم ؟ . وربما كان الغرض من اختلاف ألوان الاعلانات مخاطبة الناس على اختلاف جنسياتهم . وقد ظهر الجواب بعد يوم على ورق أبيض فى سطرين ما ترجمته « هو » ولكنه ليس بالكبير ، أى هذا الذى سيتكلم . ثم ظهرت بعد ذلك اعلانات مرسوم فيها عين انسان ومكتوب تحتها ما ترجمته : — « تيقظوا وافتحوا أعينكم ولا تغفلوا » .

وقد زادت الدهشة والحيرة وكثر اضطراب العامة إذ فهموا من هذه الاعلانات أن سيقع فى يوم شم النسيم — وكان قريباً — تظاهر واضطراب يسفك فيه الكثير من الدماء .

والحقيقة أن هذه الاعلانات كانت هى أيضاً من مبتكرات جريدة البسفور إيجبشيان الفرنسية . ولكن نظراً لاضطراب حبل الأمن ووجود القلاقل الكثيرة

فهم الناس هذا الفهم، ولهذا أيضاً اتخذت الاحتياطات اللازمة واستعد البوليس للطوارىء فى يوم شم النسيم .

ولما جاء يوم ٢١ أبريل ، وهو يوم شم النسيم المرتقب ، لم يقابله الناس بالسرور والانشراح كعادتهم لقلق نفوسهم وخوفهم من حدوث فتنة مّا وإراقة دماء من المصريين والأجانب .

وقد كانت الشوارع مقفرة إلا من رجال البوليس . وانقضى اليوم وكأن البلاد تحت الأحكام العرفية . ولو وقعت حادثة واحدة فى هذا اليوم لجرت وراءها حوادث خطيرة وربما مذابح هائلة .

ومن القطع الهزلية التى كانت تنشرها الجريدة أيضاً إذ ذاك تهكما على السياسة الانجليزية فى مصر قطعة فى صورة اعلان وهى : —

البيـــون وشركاه

محل كبير لمبيع الدساتير الجديدة بأثمان رخيصة للدول الصغيرة والكبيرة .

وهو مستعد لتوريد السفراء والمعتمدين الرسميين وسواهم

أحسن مجموعة من أصناف قواد العصاة الذين يصلحون للثورات . . .

أمـــاطيل لأجل اطلاق القنابل والتدمير . . .

إن هـــذا المحل المعروف بأقدميته وبراعة وكلائه

يتعهد بالعناية بسعادة الشعوب بنفقات قليلة . . .

وهو مستعد أن يعالج مسألة الاصلاحات اللازمة . . .

وشــــعاره الـكتمان والثقة . .

تشكيل المحاكم الأهلية . بسطنا فى الفصل الثانى كيف كان القضاء فوضى فى عهد اسماعيل ، رغم الأصلاحات التى ادخلها على ما كان عليه فى زمن اسلافه . فلما تولى توفيق وجه عنايته إلى ايجاد نظام يضمن العدالة للأهالى فعهد إلى لجنة مكونة من خيرة رجال مصر ، تحت رياسة فخرى باشا القانونى ناظر الحقانية تنظيم القضاء على أحدث الطرق ، فاجتمعت هذه اللجنة وأخذت فى القيام بما عهد اليها مسترشدة بالقانون الفرنسى على الأخص ، الا أنها أوقفت عملها لنشوب الحرب العرابية ، فلما وضعت اوزارها استأنفت عملها ، وفى هذه الاثناء حضر اللورد دوفرين وأشار فى تقريره بضرورة إدخال عنصر أجنبى فى المحاكم الجديدة ، فأخذت اللجنة بهذا الرأى

وقد صدر الأمر العالى الخاص بتنظيم المحاكم الأهلية فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ وهو يقضى بان يكون عدد المحاكم الابتدائية كلها ثمانياً وعدد الاستئنافية اثنتين . وان يكون فى كل محكمة ابتدائية ، اوروبيان ، وفى كل محكمة استئنافية اربعة

ولما ان أتمت وضع القانون المدنى ، عرضته بواسطة ناظر الحقانية على الجناب الخديوى فصدر دكريتو به فى أول نوفمبر سنة ١٨٨٣ بالتصديق عليه والعمل بموجبه بعد مضى ثلاثين يوماً من افتتاح المحاكم الأهلية

وفى ٣٠ ديسمبر صدر الأمر بتشكيل محكمة استئناف مصر برياسة اسماعيل يسرى باشا ومعه وكيلان واثنا عشر عضواً . منهم أربعة بلجيكيون ، وعين ابراهيم بك فؤاد رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية ومعه وكيل وثمانية اعضاء ، منهم بلجيكيان . وحسين واصف بك رئيساً لمحكمة الاسكندرية الابتدائية ومعه وكيل وستة اعضاء منهم أوروبى . واسماعيل صفوت بك لمحكمة طنطا الابتدائية ومعه وكيل وخمسة اعضاء منهم أوروبى . وكذلك تعين رئيسان واعضاء لمحكمتى بنها والمنصورة

وفى اليوم التالى قدم فخرى باشا ناظر الحقانية رؤساء المحاكم الأهلية الجدد إلى الخديو ، وألقى خطاباً وجيزاً يشكر فيه سموه على عنايته بايجاد محاكم اهلية منظمة ؛ فرد عليه حاثاً الأعضاء على القيام بمهام مناصبهم بذمة وأمانة . وبعد ذلك حلفوا اليمين الآتية بين يدى سموه :— (اقسم بالله العظيم ان أؤدى وظيفتى بالذمة والصداقة) وانصرفوا من لدنه شاكرين

أما كيف تسنى للحكومة انتخاب من يقوم بمناصب القضاء فى المحاكم الجديدة فذلك أنى كنت كلفت من قبل توفيق بتنظيم مكتبته الخصوصية بسراى عابدين فعثرت على

دفتر مذكور فيه أسماء بعض من يمكن ترشيحهم لهاته المناصب من موظفي نظارات الحكومة ومشهود لهم بالكفاءة والأمانة ، ومنهم من له دراية باللغة الفرنسية أو الانجليزية ، ومنهم من تخرجوا فى مدرسة الادارة والألسن

وفى ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ عقدت محكمة استئناف مصر أولى جلساتها للنظر فى القضايا التى لديها ، وبلغ مجموعها فى هذا اليوم تسعا ، وشهدها بطرس غالى باشا وكيل الحقانية والسير بنسون مكسويل الانجليزى النائب العمومى ، وكان شفيق بك منصور وكيل النائب العمومى مدعياً عمومياً فى القضايا المذكورة . واستمرت هاته المحاكم فى اعمالها فى تقدم مستمر حتى يومنا هذا

ومن القضاة الأجانب المعينين فى المحاكم المسيو فليمنك ، الذى حين رأى ان المرافعات والمداولات والاوراق جميعاً باللغة العربية ، وهو لايعلم منها شيئاً ولا يوجد فى جلسات المحاكم مترجمون لترجمة أقوال المحامين الى اللغة الفرنسية حتى يتمكن القضاة الأروبيون من سماعها ، ويكونوا على بصيرة من حكمهم ، احتج على ذلك وخاطب فى هذا الشأن غير مرة نوبار باشا . ولما لم يحصل من طلباته على شىء اضطر أن يطالب بحقوقه أمام المحاكم المختلطة ويظهر لديها أنه أتى مصر لأجل أن يكون قاضياً لا آلة صماء تشغل محلا فى الجلسات . وقد طلب فسخ الشروط المعقودة بينه وبين الحكومة المصرية وأن يدفع له تعويض عن باقى المدة المقررة فى تلك الشروط (وكانت خمس سنين) فانتهى الأمر بتعيين بعض المترجمين لمساعدة الأجانب فى فهم القضايا

وصدر فى ٥ فبراير سنة ١٨٨٥ أمر يقضي بأن القضايا الحقوقية والجنائية التى صدرت فيها أحكام من مجالس السودان الابتدائية ولم تصدر عنها أحكام استئنافية فى القضايا التى يحكم فيها الآن من تلك المجالس يكون استئنافها فى مجلس الاحكام (١) وتعتبر احكامه نهائية

النظم النيابية . سبق ان نوهنا بالمجهودات التى قام بها سمو الخديو فى ترقية الحالة المالية والادارية وما نفذ من اللوائح والقوانين التى عملت لهذا الغرض الى ان وصل اللورد دوفرين ووضع تقريره الذى جاء فيه أنه لا بد من ايجاد مجالس نيابية فى القطر المصرى . ونظراً لأن مجلس النواب كان موجوداً من قبل برياسة سلطان باشا

---

(١) كان مجلس الاحكام موجوداً فى مدة اسماعيل واستمر فى عمله في عهد توفيق حتى تشكلت جميع المحاكم الاهلية فالغى وكان يرأسه جعفر باشا والدنفرى باشا ناظر الحقانية

وصدر الأمر باعتماد لائحته الداخلية فى ٢٤ مارس سنة ١٨٨٢ ، فأنه كان مستمراً فى عمله الى نشوب الحرب . ولما انتهت وانتدبت الحكومة الانجليزية اللورد دوفرين لوضع نظامات جديدة للادارة المصرية قال بوجوب استبدال مجلس النواب بمجالس أخرى هى : مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . فأخذت الحكومة برأيه وصدر الأمر — كما قدمنا فى الكلام على تقريره — فى أول مايو من هذه السنة بالقانون النظامى المصرى وبقانون الانتخاب

وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر بتعيين سلطان باشا رئيساً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

وفى ٢١ منه صدر الأمر بتسمية الأعضاء المعينين بعد اذتم اختيار المنتخبين لهذا المجلس

وفى ١٩ يناير سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال بعقد هذا المجلس بصفة غير عادية فى يوم ٢٤ منه ، على أن تعتبر جلساته عادية « أى تبتدىء دورته » فى أول فبراير . وفى هذه الجلسة غير العادية ألقى الرئيس سلطان باشا خطاباً طويلا حدد فيه اختصاصات المجلس وحث الأعضاء على النهوض بما ألقى على كواهلهم من أعمال ومسئوليات ، ونظر فى تنظيم أعمال المجلس الداخلية

ثم بدأ المجلس دورته العادية فى أول فبراير ، فعقد أولى جلساته برياسة على شريف باشا وكيله لأن محمد سلطان باشا كان مريضاً ، وتلى فى هذه الجلسة محضر الجلسة غير العادية . فصدق المجلس عليها ثم أخذ يباشر أعماله فى حدود سلطته

كليفورد لويد : كان التدخل الأجنبى فى شئون مصر قبل الاحتلال قد انتهى كما قدمنا الى حصول الانجليز على منصب ناظر للمالية وحصول الفرنسيين على ناظر للاشغال فى زمن اسماعيل . وجاء الاحتلال فبدأ الانجليز يتدخلون فى إدارة البلاد تدخلا فعلياً مباشراً بواسطة تعيين مفتش عام للاشغال ، ومستشار للمالية ، باعتبار أن كلا المنصبين مهم لتنمية ثروة البلاد

ولم يخطر ببالنا يومئذ أن يتدخل الأجانب فى نظارة الداخلية التى تعنى بالشئون المحلية والداخلية المحضة والتى لا يمكن للأجنبى أن يتعرفها كما يعرفها المصرى . فانتهز الانجليز فرصة قبول نوبار باشا لرياسة النظارة فأوعزوا اليه أن يقبل (لأول مرة) تعيين وكيل انجليزى لنظارة الداخلية ، فقبل ، ظنا منه أنه يساعد على الاصلاح المنشود ، وان كان هذا الظن لم تحققه الأيام . ولقد بذل مجهوداً عنيفاً فى إقناع الخديو بقبول

هذا التعيين فأصدر سموه أمراً فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ بتعيين من يرشحه الانجليز لهذا المنصب ، وهو كليفورد لويد . ولقد ساءنا نحن فى السراى كما ساء الناس جميعاً تحقيق هذه الخطوة لما فيها من الدلالة على أن نية الانجليز ترمى الى زيادة التقلقل فى شئون البلاد . ولو أن الاختيار وقع على شخص محبوب فى ذاته ، أو سياسى حازم فى تصرفاته ، لمر أمر تعيينه بأقل ما يمكن من الامتعاض ، ولكنه ظهر لسوء الحظ أو ربما كان لحسنه ، أن تصرفات هذا الوكيل شاذة فى بابها ، ومتناقضة لا يبررها عقل ، وزادت سلطته فى نظارة الداخلية حتى استأثر بها ولم يعد للناظر رأى فى أى شىء . وظل الحال على هذا المنوال يزداد سوءا على سوء حتى حضر ثابت باشا ناظر الداخلية الى السراى فى ٨ مارس سنة ٨٤ حاملا استقالته التى يقول فيها : —


محمد باشا ثابت

« إنى قبلت الانتظام فى هيئة الحكومة على أمل أن أقوم بخدمة وطنى العزيز الذى نشأت فيه وربيت ، ولكنى رأيت أن آمالى قد حبطت ، وأن ليس فى الامكان تحقيقها لا فى الحال ولا فى الاستقبال ، وفضلا عن ذلك فقد علمت من قرائن الأحوال أن ليس فى وسعى المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد لذلك أرجو .... الخ »

ولقد كان لموقف ثابت باشا صدى إعجاب كبير لأنه الثانى بعد شريف باشا الذى صرح بأسباب استقالته الحقيقية ولم ينتحل لهذا عذراً آخر كالمرض أو خلافه ، فلما قبلت استقالته أسندت نظارة الداخلية مؤقتاً الى نوبار باشا الذى لقى جزاءه وفاقا على سعيه لتعيين وكيل انجليزى للداخلية

استمر كليفورد لويد فى خطته العوجاء وتصرفاته السيئة ، وتجاوزت سلطته سلطة الناظر حتى أنه كان يصدر الأوامر دون اطلاعه عليها . وعمت الفوضى وكثرت حوادث السرقة والتعدى فلم يكن يمر يوم دون أن نسمع بحادث سطو من الأشقياء . وكان البوليس من

يقوم بواجبه فيقبض على المتهمين ويحاكمون فيودعون السجن أو يودعون تحت المحاكمة. فما راعنا إلا صدور أمره بالافراج عن أربعمائة سجين فى السجون المختلفة بالمديريات، فيهم من صدرت عليهم أحكام، وفيهم من كانوا تحت المحاكمة من كبار الأشقياء. فزادت جرأة اللصوص وقويت شوكتهم لدرجة أنهم كانوا يهاجمون العزب والقرى فى رائعة النهار بأزياء مختلفة، فمنهم من كانوا يرتدون الملابس الافرنجية والبرانيط، ومن كانوا يلبسون ملابس البوليس . وزادت الحالة خطورة حتى أصبح الناس لا يأمنون على أرواحهم وأموالهم فهال الأمر الحكام الأداريين من مديرين وعمد ومشايخ، فرفعوا التقارير المطولة لنظارة الداخلية، حتى أن بعض مشايخ عرب ضواحى القاهرة حضروا لنظارة الداخلية وقدموا تقريراً منهم بخصوص حالة مصر الداخلية التى قل فيها الأمن بسبب ضياع السلطة الحاكمة، وبما أنهم مسئولون عن خفر دركات الحدود فيطلبون تنحيهم عن هذه المسئولية ما دامت الحالة مستمرة كما هى الآن. وذكروا مسألة إطلاق صراح المسجونين سواء أكانوا لصوصاً أم قتلة قائلين إن هذا مما يزيد ارتباك الحال وزعزعة الأمن

ولقد زاد كليفورد استهتاراً فى أعماله حتى أنه لم يعد يعتبر ناظر الداخلية شيئاً مذكوراً بجانبه، فكان يصدر الأوامر يعين هذا ويفصل ذاك وليس له من رادع. ولقد بلغ من سوء تصرفه أنه أصدر نشرة للمديرين فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٤ ذكر فيها ان من يخبر البوليس بموت ثور أو كلب أو هرة أو أية بهيمة كانت ينقد مكافأة قدرها خمسة جنيهات ويتعين على المدير فى الحال عزل مشايخ الناحية التى وجد بها البهيم ميتاً. وهذه النشرة صدرت بدون علم من ناظر الداخلية الذى كان رئيساً للنظار

ورغم ان كليفورد لويد كان يصدر الأوامر بالافراج عن المسجونين كان يجرى تعذيبهم داخل السجون بالضرب بالكرباج وتعليقهم من أصابعهم مما يدل على تصرفاته الغريبة المتناقضة . فلما أن بلغ ذلك النائب العمومى المستر مكسويل توجه فى يوم ٥ ابريل إلى الاسكندرية ليزور السجن وليقف على ما فيه ومبلغ صحة ما سمعه، فلم يصرح له بالدخول ومنع بواسطة ناظر السجن محتجاً بأن عنده أوامر من رجل عظيم القدر (وكيل الداخلية) تمنعه من الدخول ولم يتمكن فعلا من ذلك

ولقد تجاوزت بكليفورد لويد القحة كل حد، حتى أنه كان موجوداً فى الاسكندرية فى يوم ١٠ ابريل للنظر فى قانون البلدية وصادف ان كانت تمثل احدى الروايات بتياترو « زيزينيا »، فما كان منه إلا أن توجه لمشاهدة التمثيل وجلس فى مقصورة الخديو الخاصة مما أدى إلى سخط الجمهور

فلما أن طفح الكيل اضطر نوبار باشا إلى التوجه لمقابلة الخديو لرفع استقالته إليه فى ١٠ ابريل من جراء أعمال كليفود المذكور، ثم قابل بارنج وأوضح له الأسباب التى حملته على تقديم استقالته ،وهى عديدة ، منها مسألة البوليس الذى وضح فساد نظامه مما أوجب ارتباك الداخلية ، وفقد الأمن العمومى الواجب على الحكومة رعايته وتأييده ، وأنه طالما أراد اصلاح ذلك . وقال ان المديرين جردوا من كل سلطة وسطوة فارتبكت الحال وحكم بتشكيل لجنة لذلك قضت بمنحهم السلطة (على غير ارادة كليفورد لويد) مع إدخال بعض تعديلات فى اختصاص النيابة العمومية بالمحاكم الأهلية ، وقد اشترك فى ذلك كله أعضاء مجلس شورى القوانين النائب عن الأمة . وقال نوبار باشا أيضاً إن من وظيفة النائب العمومى زيارة السجون ولكنه منع من ذلك أولا وثانياً وثالثاً بامر من كليفورد وختم كلامه بأن قال : — « ان الاعمال لا تتمشى على نمطها دون إحداث تغيير فى وظائف سامية بنظار الداخلية »

ولقد أبلغ السير بارنج دولته بذلك ،وبعد مداولات ومفاوضات عديدة، تقرر أن يستمر نوبار باشا فى منصبه ، فأن الحكومة المصرية هى الحاكمة وان المستر كليفورد وكيل الداخلية يكون كسواه من وكلاء النظارات، باعتبار ان الأوامر يوقع عليها الناظر أو يوقع عليها هو باذن منه ، وأن ليس له أن يحدث أمراً جديداً إلا بعد عرضه على مجلس النظار ، وليس له أن يحضر الجلسات إلا إذا دعاه نوبار باشا ، وعليه أن يتبع أوامر ناظره ، واذا رؤى أنه لم يسلك هذا المسلك فللحكومة رفته من منصبه كأحد الوكلاء

وبناء على هذا قبل نوبار باشا البقاء فى منصبه وعملت الحكومة على تدارك الخطب وتحسين الحال والضرب على أيدى المجرمين والأشقياء ؛ فصدرت الأوامر من النائب العمومى فى ١٦ أبريل بالقبض على جميع الذين أطلق سراحهم من سجن مديرية الغربية وغيره من السجون ، وكانت أكثر قضاياهم لم يتم تحقيقها ، وفعلا قبض عليهم وأعيدوا إلى السجن ثانية ، كما صدرت الأوامر فى ٢٢ مايو إلى سائر المديريات للنظر فى أمر الأشقياء واستئصال شأفتهم بعقابهم بأقصى العقوبات كالاعدام شنقاً أو بالسجن المؤبد

فلما وجد كليفورد أن سلطته قد تلاشت ولم يبق له أى نفوذ قدم استقالته التى قبلت تواً وبارح الديار المصرية غير مأسوف عليه يوم ٢٨ مايو سنة ١٨٨٤

ولما أن رأت الحكومة أن وطأة اللصوص والعصابات لم تخف فى الوجه البحرى اضطرت أن تصدر أمراً فى ٥ اكتوبر بتشكيل لجان مخصوصة فى كل من مديريات

الغربية والمنوفية والشرقية والبحيرة، وفوضت اليها تحقيق حوادث اللصوص والحكم عليهم نهائياً بدون احتياج إلى احالة دعاواهم إلى المحاكم . وكانت مدة هاته اللجان أربعة أشهر تجدد لمدة أخرى إذا دعا الحال لذلك . فكان جزاء كبار الأشقياء اعدام بعضهم شنقا ونفي الآخرين مؤبداً إلى الواحات

وقد رؤى توطيداً للامن أن تصدر الحكومة قرارا بشأن تشكيل فرقة اصلاحية تؤلف من ذوي السوابق العديدة أو ممن سبق نفيهم إلى السودان ثم عادوا ولم يتعاطوا صناعة ولم يكن لهم مأوى ويتحقق إلى القوميسيونات المشكلة فى المديريات لضبط الأشقياء وجود شبهات قوية ضدهم حتى ولو لم تقع منهم جناية وقت ضبطهم . وقد صدر الأمر مؤذناً بذلك ومشيراً إلى وجوب تشكيل قوميسيونات مخصوصة بالمحافظات والمديريات، تؤلف من عمد وأعيان المدينة تحت رياسة محافظ الجهة أو وكيله فى حال غياب المحافظ . للنظر فى مسائل هؤلاء الأشخاص الموجودين بمدن المحافظات أو ملحقاتها

أما هذه الفرقة (الاصلاحيـة) فقد وكلت اجراءات التنفيذ فى أمرها الى ناظر الحربية فيتولى ارسالها اما الى سواحل البحر الاحمر أو الى جهات السودان أو غيرها من الجهات الأخرى .

مداعبات البسفور . لم تثر أعمـال كليفورد لويد حقد المصريين وحدهم بل غلت مراجل حقد الاجانب أيضاً عليه وغيظهم منه . وكانت جريدة البسفور الفرنسية دائبة التعريض به فنشرت بعددها المؤرخ ٢٧ مايو ما يأتى : — « انه لما علم اللصوص والأشقياء أن حاميهم عزم على مبارحة مصر اجتمع فى جهة طرة مئات من اللصوص وتألفت منهم جمعية تحت رياسـة أحدهم المسمى ابراهيم الاسكندرانى أحد المتسببين فى حريق الاسكندرية ، فقام فيهم خطيباً فأوضح للحضور المزايا التى حصلوا عليها بوجود كليفورد لويد فى الداخلية، فانه كان المساعد الأكبر لنوال مرغوبهم ، وهو الذى أخرجهم من السجون ، فأعطى لهم الحرية التامة فى مباشرة صناعتهم . وأخذ يسرد كل صفاته ومزاياه الحسنة ، وأخيراً أسف من كون المستر كليفورد لويد عزم على مبارحة مصر وقال بما انه كان المحامى عنا فى السراء والضراء فعلينا أن نقوم بواجبات الشكر لحضرته . ثم بعد ذلك ألقيت خطب عديدة تؤيد ما قاله ابراهيم الاسكندرانى، وأخيراً تم الاتفاق على اقامة وليمة شائقة تقدم الى جناب المستر تذكاراً له وذلك بواسطة افتتاح اكتتاب بهذا الخصوص. وبالفعل تم ذلك فى نفس الجلسة وبلغ ما تحصل من المتبرعين $\frac{٣٠}{}$ $\frac{\text{ﺻ}}{٤٤}$

لكن ظهر لأمين الصندوق الموكل بجمع القيم أن من ضمن هذا المبلغ ٣١ قرشاً زائفة فلهذا السبب تأخر الاكتتاب إلى جلسة أخرى »

وعند سفره فى ٢٨ مايو سنة ١٨٨٤ أرسلت عدداً عظيما من الكلاب إلى محطة العاصمة ، ولدى تحرك القطار ابتدأت الكلاب تنبح نباحا متواصلا مظهرة توديعها لكليفورد ! !

كليفورد ومكسويل . حفزت التصرفات السيئة والحماقات التى كان يأتيها المستر كليفورد لويد الصحافى العربى المعروف بشارة بك تقلا صاحب جريدة الأهرام فكتب خطاباً إلى احدى الصحف الانجليزية فى لندره يندد فيه بسياسة الانجليز فى مصر وينعت المسلك المعوج الذى انتهجه بعض الموظفين منهم بمصر وعدد غلطات المستر كليفورد لويد حينما كان وكيلا للداخلية ، فرد عليه كليفورد لويد بجواب نشرته التيمس . ولما كان ما جاء بهذا الرد بعيداً عن الصحة فقد كتب المستر مكسويل النائب العمومى عن الحضرة الخديوية جواباً يدحض فيه أقوال كليفورد لويد ويظهر سيآته ، وأردفه بجواب آخر عثرنا على ترجمته التى نقتطف منها ما يلى :—

« بلغنى فى أوائل مارس أن قد أعيد الضرب فى السجون مع أن هذا القصاص (كما قلت سابقاً) قد ألغى بموجب أمر عال وبحسب قانون العقوبات . وبما أنى نائب عمومى كان لى الحق بزيارة السجون ومراقبتها ، وكان من واجباتى أن أتحرى واستقصى المخالفات التى ترتكب فيها وأكتب عن ذلك تقريراً الى ناظر الحقانية

« وفى زيارتى سجن الاسكندرية بغية التحرى عن مسألة الضرب المنوه عنها أخبرنى السجان بأن لديه أوامر من الدكتور كروكشنك مدير عموم السجون (الذى باسمه كانت تنفذ اجراآت لويد) بأن لا يعترف بسلطتى ويمنعنى من تفتيش السجون وسجلاتها وأنى لا أقدر على زيارة السجن إلا متى كنت مصحوباً باذن من الدكتور المذكور .

« فعرضت المسألة حينئذ على نوبار باشا فأجابنى أنه غير قادر على التدخل (كذا) وأحالنى على السير بارنج ، وإذ وجدت هذا السير موافقا على تصرف لويد ومعضداً له رأيت من المناسب أن لا أستقيل من وظيفة حرمت القيام بها بدون أن أتحقق أفكار اللورد جرانفل فى شأنها، فحررت إذ ذاك جوابين الى حضرته وسلمتها الى السير بارنج وعقب ذلك بيومين زارنى حضرته والمستر لويد فى محل عملى ، وفى هذه الأثناء سلما معى بمسألة حقى فى المراقبة ثم طلبا الى استرجاع المحررين فقبلت ذلك بناء على تسليمها بحقوقى

وتأسفهما على ما مضى. ولكننى ندمت على ذلك حالا إذ أنه عقب الحادثة الآنفة بضعة أيام جاءنى تقرير جديد يستدعى منى التحرى والفحص ومفاده أن الدكتور كروكشنك قد أفرج عن عدد من السجناء الذين ألقوا فى السجن الى أن يجيء دور محاكمتهم. فأسرعت حينئذ الى سجن القاهرة واطلعت على لائحة تسجل فيها اسم ٥١ محبوساً كانوا معدين لأن يفرج عنهم بأمر الدكتور. وقد كتب هو فى ذيلها أن مدة سجنهم وازت جرائمهم، على حين لم يعلم عن تلك الجرائم أمر إلا من سجل السجن. وإذ تبين أن هذه اللائحة غير مستوفية التحقيق وجدتها بعد أن نظرتها بزمن وجيز ممزقة واستعيض عنها بأخرى تحتوى على ٢٦ اسما فقط. فنبهت المستر لويد الى ذلك بطريقة حبية، فأجابنى كتابة بأنه رأى من الضرورى الافراج عن الناس الذين ألقوا فى القيود أثناء المحاكمة لمدة خمس سنين أو ست ولكن لم أتبين صحة لهذه الدعوى إذ لم يكن فى سجن مصر سوى رجل واحد صرف فيه ١٥ شهراً وآخر ١١ شهراً وآخر خمسة أشهر وأياما، وأما الباقون فلم يصرفوا فيه إلا أربعة أشهر أو دون ذلك

« أما هذا الأفراج فاعتبره المصريون طريقة انجليزية لاجراء العدل وتبينوا منها ليس الشؤم فقط، بل الخطر. اذ سجن قطاعى الطريق واللصوص مدة ٣ او ٤ اشهر ثم إطلاقهم لا يكفى لردعهم عن المنكرات بل يزيدهم عتواً وتمسكا بمهنتهم المستقيمة! فاعترضت على هذا الأمر ليس لكونه قد انفذ بدون عفو خديوى وبدون أمر النظار فقط، بل لأنه أجرى أيضاً باستبداد وكيل الداخلية ولأنه آل الى فقد الأمن فى البلاد. فافسحت حينئذ الحجة ضد هذا التصرف والسياسة المنكرة. أما السير بارنج فكان معضداً لذلك أيضاً بحجة أن تداخلى يسبب اضطراباً عديم النهاية وأنهى الى أن المستر لويد يفضل اخراج السجون من تحت ادارته أولى من خضوعه لمراقبتى. ولكن من أين يأتى الاضطراب وما هى الاضرار التى تنشأ عن مراقبتى على حين لم اتعد النظر فى اجراءات المستر لويد وتقديم لائحة منها إلى ناظر الحقانية — ولكن المستر لويد والسير بارنج قصدا أن يحرمانى حق المراقبة لأنهما رأيا استعمال السوط خفية. ولذلك لم يسألا أولى الأمر اباحة الضرب اذ لو سألا سمو الخديو ذلك لقال لهما: — وماذا يقول اللورد دوفرين اذا التجأنا الى هذا الامر!!

« وقد قال المستر لويد فى رسالته بأنه مع كونه وكيل الداخلية لم يجر عملا بدون معرفته وتصديق الحكومة المصرية. اما انا فأعتبر هذا الكلام عارياً عن الصحة وأظن ان سعادة ثابت باشا وزير الداخلية سابقا لا يصدق عليه، ودليله عدم امكانه البقاء مع

وكيله الانجليزى إلى أكثر من شهرين ، كما أظن أن عبث المستر لويد بالقانون فى استعماله الضرب فى السجون وقفل ابوابها دون النواب العموميين أوجب له فى دوائر الحكومة السخط والضغينة

الشركات المختلفة . التليفون . فى ١٦ مايو سنة ١٨٨٤ اتفقت الحكومة المصرية مع شركة التليفونات الانجليزية بمصر على مد خطوط تليفونية إلى نظارات المالية والخارجية والداخلية والأشغال والحقانية والحربية ، وإلى إدارات الجندرمة والبوليس وصندوق الدين والمستشار المالى ،وكان هذا أول عهد مصر بالتليفون

شركة بورصة مينا البصل . وفى الشهر نفسه طلب مدير البنك الانجليزى المصرى بالاسكندرية ومعه طائفة من التجار بالثغر الى الحكومة المصرية التصريح لهم بانشاء شركة تسمى (شركة بورصة مينا البصل التجارية المصرية) ومن شأنها أن تبتاع الأملاك المعروفة بأملاك مينا البصل التجارية ، وأن تنتفع من سائر إيراداتها ومنافعها . فرخصت لهم الحكومة بذلك وصدر الأمر فى أول يونيه بانشاء الشركة وحدد رأس مالها بمبلغ ٣٥ الف جنيه انجليزى وزعت على ١٧٥٠ سهما قيمة كل منها عشرون جنيها على شرط أن السهم لا يصبح فى ملكية حامله إلا بعد دفع قيمته كلها

شركة قناة السويس . قررت اللجنة الدولية المؤلفة من أعضاء إدارة شركة قناة السويس توسيع القناة الحالية والاستغناء عن انشاء قناة أخرى وذلك فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٤ كما سعى المسيو فرديناند دلسبس لدى الحكومة المصرية حتى تم الاتفاق فى ٨ ديسمبر من العام المذكور على انشاء ترعة حلوة بين بورسعيد والاسماعيلية ، وأن تبقى قناة السويس على اتساعها الحالى وقدره ٢٢ مترا وعلى أن تعمق